



PROVISIONAL
A/34/FV.63
19 November 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الرابعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والستين

المعقودة بالمقر في نيويورك

يوم الاثنين ، ١٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٩ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد سليمان
شيم : السيد نايبق
(باستان)
(نائب الرئيس)

الحالة في كموتشيا : مشروعاً قرارين [١٢٣] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, Alcoa Building, 866 United Nations Plaza
واحدة من المحضر .

79-72572/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠مواصلة نظر البند ١٢٣ من جدول الأعمال

الحالة في كمبوتشيا : مشروعا قرارين (A/34/L.7/Rev.1 ، A/34/L.13/Rev.1)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تستأنف الجمعية بعد ظهر اليوم ، دراسة البند ١٢٣ من جدول الأعمال المعنون " الحالة في كمبوتشيا " .

وقبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي على القائمة ، أود أن أذكر الأعضاء بالقرار الذي اتخذته الجمعية هذا الصباح ، لاقتال قائمة المتحدثين في المناقشة في الساعة الخامسة بعد ظهر اليوم .

وأود أن أخبر الجمعية بأن الكونغو قد أصبحت من يتبنون مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 ، كما أن هولندا أصبحت من بين المتبنين لمشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 .

السيد نيسيوري (اليابان) (الكلمة بالانكليزية) : ان الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجتمعون اليوم هنا لدراسة ما يمكن أن يعتبر أكبر مشكلة مأساوية يواجهها جيلنا في الوقت الحاضر ، ألا وهي الحالة في كمبوتشيا .

ان الجمعية العامة قررت منذ وقت سابق بناء على مبادرة من بلدان اتحاد جنوب شرقي آسيا أن تتناول البند ١٢٣ " الحالة في كمبوتشيا " . ولست في حاجة الى القول بأن الدول في آسيا بل وفي العالم أجمع قد أعربت عن قلقها البالغ وعن أسفها العميق للوضع في كمبوتشيا . وأود أن أشيد هنا بالجهود وبالمبادرة التي اتخذتها دول اتحاد جنوب شرقي آسيا في عرض هذا الموضوع للمناقشة في الجمعية العامة للأمم المتحدة . ان وفد بلادي يأمل باخلاص في أن المناقشات داخل قاعة الجمعية العامة ستكون بناءة في الاسراع لاتخاذ تدابير تضع أسس السلام والاستقرار ليس فقط في الهند الصينية بل وفي آسيا ككل .

في عام ١٩٧٥ ، عندما وقفت النيران التي كانت تندلع في الهند الصينية لأكثر من ربع قرن ، فان الشعوب في العالم اجمع قد شعرت بارتياح عميق معتقدة أن السلام في نهاية المطاف

قد تمت اقامته في هذا الجزء من العالم . وقد شعرنا بالتشجيع لأن الجراح سوف تتم مداواتها في نهاية الأمر وأن بلدان هذه المنطقة سوف تبدأ في تركيز جهودها على التنمية الاقتصادية وعلى إعادة البناء الوطني ، بينما تدعم علاقاتها الودية مع البلدان المجاورة . ومع ذلك ، ولم تنقض سوى خمس سنوات ، حتى اندلعت المجابهات في شبه جزيرة الهند الصينية . ان ملايين من الابرياء رأوا مساكنهم وحياتهم وقد تهدمت ، كما أن الخسارة في البشر كانت كبيرة . ان حكومة اليابان قد وجهت نداءات عديدة الى الاطراف المعنية لكي تترك السلاح وتبحث عن حل يعيد السلام الى هذه المنطقة بأسرها .

ان وفد بلادى قد اشترك في مداوات مجلس الأمن ، بشأن الموقف في الهند الصينية ، التي جرت في كانون الثاني /يناير ، و آذار/مارس الماضيين . وفي ذلك الوقت ، فقد أوضحنا الجهود الدبلوماسية التي قمنا بها بصفة منفصلة من أجل إعادة السلام في الهند الصينية . وفي الوقت ذاته فقد أيدنا تأييدا قويا البيانات التي تم اصدارها في بالي و بانكوك من جانب وزراء خارجية دول اتحاد جنوب شرقي آسيا ، والتي تطالب بالوقف الفوري للعمليات العدوانية وانسحاب جميع القوات الاجنبية من الهند الصينية . وبما اننا في موقع قريب من شبه جزيرة الهند الصينية ، فان دول اتحاد جنوب شرقي آسيا هي المعنية أكثر من غيرها بتطورات هذا الموقف الشائك هناك . وكدولة ، فان اليابان تتعاطف مع القلق الذي أعربت عنه بلدان اتحاد جنوب شرقي آسيا .

ان مشروع قرار يركز بصفة خاصة على وقف العمليات العدوانية الفورية وانسحاب جميع القوات الاجنبية ، قد تم رفضه مرتين داخل مجلس الأمن رغم أنه حظى بتأييد الألبية العظمى . ان استخدام حق الفيتو من جانب احدى الدول الاعضاء الدائمة قد منع مجلس الأمن من المعالجة السريعة والفعالة لهذا الموقف العاجل . ان وفد بلادى يعتقد أنه من المؤسف أن مجلس الأمن ، ومسؤوليته الأولى الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، لم يتمكن من أن يتناول ويطريقة ملائمة موقفا يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن في منطقة آسيا .

ان أى مناقشة لمشكلة كمبوتشيا ، ينبغي أن تتضمن دراسة الحالة الياسة لشعبها ان ملايين الكمبوتشيين قد ماتوا ، وملايين أخرى تكافح من أجل الحياة يوما بعد يوم دون أن تعرف مصيرها في الغد ، فقد قضى عليها الجوع والمرض وهي تنتظر أن تصل اليها الاغاثة الانسانية . ان عددا من

المحظوظين قد هربوا الى البلدان المجاورة ولا سيما الى تايلند ، على أمل أن يتلقوا المساعدات التي تقيم أودهم . ان حجم البؤس الذي يعماني منه شعب كمبوتشيا يفوق كل تصور . ان استجابة البلدان التي اشتركت في المؤتمر الخاص باللاجئين والنازحين في جنوب شرقي آسيا الذي عقد في جنيف في تموز/يوليه الماضي ، وكذلك في مؤتمر التبرعات لاغاثة انسانية عاجلة لشعب كمبوتشيا الذي عقد هنا في الاسبوع الماضي ، تعكس التعاطف العالي والانساني مع شعب كمبوتشيا ومأساته الوطنية التي ليس لها مثيل في التاريخ المعاصر . ان وفد بلادى يشيد اشارة مخلصه بالأمين العام ، الذي يادر الى عقد هذين المؤتمرين الدوليين .

وخلال مؤتمر جمع التبرعات ، فان عددا كبيرا من الدول بما فيها بلادى ، قد اشترك بمساهمات كبيرة . ان وفد بلادى يضم صوته الى الآخرين من أجل التشديد على الحاجة الملحة لتقديم مساعدات اغاثة بأسرع ما يمكن على اساس غير تمييزى لكل شخص في كمبوتشيا يكون في حاجة الى مثل هذه المساعدة . ولذلك ، فمن المهم يمكن ان امدادات الاغاثة الدولية تجب الرقابة عليها حتى يتم توزيعها توزيعا منصفا .

ان ما يحتاجه شعب كمبوتشيا اليوم ليس مجرد مجادلات سياسية بل ان ما هو في حاجة اليه ، هو كميات ضخمة من الاغذية ومن الادوات الطبية . ومن الضروري أن تسمو جميع الأطراف المعنية فوق الاختلافات السياسية وأن تعطي الجهود الانسانية ، الاعتبار الأول .

ان توفير المساعدة لشعب كمبوتشيا ، ولست في حاجة الى قول ذلك ، يجب أن يكون شافلنا الأول . ومع ذلك ، فان جهودنا مهما كانت فعاليتها لا تستطيع في حد ذاتها أن تحل حلا كاملا لهذه المشكلة حيث أن القحط والمجاعة وهجرة اللاجئين هي مجرد نتائج وليست أسبابا لهذه المشكلة . وفي ٢٥ أيلول / سبتمبر ، فان سعادة وزير خارجية اليابان السيد سوناو سونودا ، قال في المناقشة العامة ما يلي :

” وأرى من المهم أن أشدد على أن مشكلة اللاجئين من الهند الصينية لا يمكن أن تحل بطريقة حقيقية ما لم يكفل السلام والاستقرار في هذه المنطقة ، ولضمان السلام والاستقرار في الهند الصينية من الضروري استعادة السلام الدائم في كمبوتشيا . ومن رأبي أن الطريقة الوحيدة لتحقيق هذا ، هي أن تنسحب جميع القوى الأجنبية من أراضي كمبوتشيا حتى يحدد شعب كمبوتشيا مستقبله السياسي بمنأى عن كل تدخل أجنبي ” .
(A/34/PV.8, p.51)

ورغم أن الاستجابة للمأساة العاجلة في كمبوتشيا كانت سريعة وشاملة ، فان المجتمع الدولي ينبغي عليه أن يدرس حولا لجذور هذه المشكلة ذات الطبيعة السياسية .

ان الأطراف المعنية في النزاع تتمسك بمواقف متشددة في محاولة حل المشكلة عن طريق اللجوء الى القوة العسكرية ، وبالتالي فلا أستطيع أن أرى اعادة السلام في مستقبل قريب نظرا الى أن استخدام القوة لا يمكن الا أن يزيد من تدهور المشكلة ، ومن تأخير حلها . ان المجتمع الدولي ينبغي عليه ألا يدخر جهدا في البحث عن حل سلمي لمشكلة كمبوتشيا يتفق مع المقترح الأساسي الذي قدمه السيد سونودا في أيلول / سبتمبر الماضي في قاعة الجمعية العامة .

ان وفد بلادي يشعر بأسف عميق نظرا الى الأعمال الأخيرة التي قد تؤدي مرة أخرى الى تكثيف حدة القتال في كمبوتشيا . ان جميع الأطراف والدول المنغمسة في هذا النزاع ، بما في ذلك جمهورية فييت نام الاشتراكية ، ينبغي أن تمارس ضبط النفس حتى يمكن التخفيف من تصاعد هذا النزاع . وبصفة خاصة ، فان القتال لا ينبغي أن ينتشر على أراضي تايلند . وأود أن أحث هنا بقوة الأطراف المعنية أن تبذل كل ما في وسعها من أجل اعادة السلام والاستقرار الى كمبوتشيا . ان التسوية السلمية للنزاعات بين الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية ، وعدم اللجوء الى استخدام القوة ، وحق تقرير المصير ، هي مبادئ أساسية واردة في ميثاق الأمم المتحدة .

ان وفد بلادى يأمل في أن جميع الدول المنخرطة في هذا النزاع سوف تلتزم بحزم بهذه المبادئ الأساسية حتى يمكن إعادة السلام والاستقرار الى هذه المنطقة . ونحن نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تلعب دورا حيويا في هذا الصدد .

ان مشروع القرار الذى تم اعداؤه بناء على مبادرة من بلدان اتحاد دول جنوب شرقي آسيا والذى يشترك في تقديمه الآن ٢٨ بلدا ، يتضمن العناصر الأساسية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة واننا ان نعترف بالأهمية القصوى لمشروع هذا القرار ، فان وفد بلادى يؤيده تماما وقد أصبح أحد المشتركين في تقديمه . ان وفد بلادى يأمل بشدة في أن جميع الدول الأعضاء سوف تنضم لنا بتأييدها الكامل انطلاقا من نفس الروح الواردة في مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

ان الأمين العام قد زار بلدان الهند الصينية في أيار/مايو الماضي من أجل أن يتوصل الى معلومات بشأن الموقف هناك . وان وفد بلادى يعرب عن احترامه العميق لهذه الجهود والجهود الأخرى التي قام بها الأمين العام على أنها مساهمات ايجابية من أجل إعادة السلام والاستقرار في كمبوتشيا . وآمل مخلصا في أن الأمين العام سوف يستمر في اتخاذ خطوات ايجابية ، على سبيل المثال ، عن طريق ارسال ممثله الخصوميين الى هذه المنطقة لفترة ما من الوقت حتى يمكن له أن يقدم تقريرا الى الدول الأعضاء ويقترح الحلول الممكنة لهذه المشكلة .

وفي الختام ، فان وفد بلادى يؤيد بشدة الدور البناء الذى تقوم به الأمم المتحدة في مجال صيانة السلام ، وبصفة خاصة في إعادة السلام والاستقرار الى كمبوتشيا .

السيد ترويانوفسكى (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

(الكلمة بالروسية) : ان وفد الاتحاد السوفياتي ، شأنه شأن وفود العديد من البلدان الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة ، قد اعترض بثبات منذ البداية نريد أن يدرج في جدول أعمال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة ما يسمى " الحالة في كمبوتشيا " . وان أعربنا عن وجهة نظرنا في هذا الشأن في ١٩ أيلول/سبتمبر من هذا العام ، فقد أشرنا الى أن المحاولة الرامية الى فرض ادراج مثل هذا الموضوع على جدول الأعمال ، وفرضه على دولة ذات سيادة وهي جمهورية كمبوتشيا دون موافقة ورفم ارادة شعب وحكومة هذا البلد ، فان هذا يعني انتهاكا لميثاق الأمم

المتحدة بصورة مباشرة ، وبصفة خاصة للفقرة الفرعية ٧ من المادة ٢ . ان مثل هذه المناقشة ليس من شأنها أن تؤدي الى تعزيز سلطة منظمنا بل تؤدي الى صرف نظر الجمعية عن بحث المشاكل الهامة والملحة التي تتعلق بتعزيز السلم والأمن الدوليين .

واليوم نستطيع أن نكرر أيضا - بحق - ما سبق أن ردناه من قبل ، وهو أننا هنا لا يشارك معنا اليوم في هذه القاعة الممثلون الشرعيون لشعب كمبوتشيا ، أي ممثلو جمهورية كمبوتشيا الشعبية ، ولكن يشارك أشخاص لا يمثلون أحدا ويزعمون علاوة على ذلك أنهم يتحدثون باسم نظام عميل من القتل والسفاحين الذين أطاح بهم ولعنهم شعب كمبوتشيا .

وانا كان هناك وقد يود أن يعرف ما يدور في كمبوتشيا دون هوى وبصورة جديّة ، فلا بد من مقارنة الماضي القريب الذي عاش فيه هذا البلد مع حاضره اليوم والاستناد الى حقائق معروفة جيدا . ومن أجل ذلك فلسنا في حاجة الى مناقشة خاصة تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن .

لقد كان الموقف في كمبوتشيا في وقت من الأوقات يبعث على القلق بالنسبة الى عديد من الدول وبحق ، وكان ذلك في بداية عام ١٩٧٠ حينما كانت القنابل الامريكية تهوى على هذا البلد الشهيد . ووفقا لشهادات بعض الغربيين ، فقد ألقي الكثير من القنابل بما يعادل ٥٥ ألف طن وهو ما يزيد ثلاث مرات على ما ألقي على اليابان خلال الحرب العالمية الثانية . وقد قدرت قيمة هذه المقذوفات بسبعة بلايين من الدولارات . وليس من الصعوبة بمكان أن نسجل أن هذا أكبر وأعلى بكثير من النفقات المخصصة للمساعدة الانسانية لكمبوتشيا والتي تم تقريرها اثر مؤتمر دولي عقد مؤخرا وكُرس لهذا الغرض .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

ان الموقف في كموتشيا كان يمثل مشكلة ضخمة حينما كانت سلطات هذا البلد بالتعاون السياسي والعسكري من بكين قد أفتضت السلطة بواسطة بول بوت . ان " عصابة الأثنين " - استعمالا لعبارات حاميتها - قد ذهبت بعيدا جدا في اطار تجاربها الماوية ، الى حد اتباعها سياسة مفادها الابادة الجماعية لشعبها حتى أن أهالي كموتشيا الذين ظلوا على قيد الحياة كان عليهم أن يختاروا بين أن يقضي عليهم كلية تقريبا خلال السنوات الثلاث الى الخمس القادمة ، أو أن يتحرروا من هذا النير البغيض مهما كان الثمن . وقد بحث الكثيرون وقتئذ عن طريقة عملية يمكن بها مساعدة شعب كموتشيا على الخروج من هذا الموقف المأسوي . وكيف يمكن مسانده في نضاله . ان هذه المساعدة وهذا الدعم قد تم تقديمهما من قبل شعب فييت نام الشقيق الذي شنت ضده عصابة بول بوت وانغ ساري كما نعلم حربا عدوانية بناء على طلب اسياها بدأت في اوائل عام ١٩٧٥ باستفزازات مسلحة منفردة ، تبعتها الغارات على الاراضي الفيتنامية وبصفة خاصة في ٢٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٨ حيث وقع هجوم على فيون ساي وتاي نن ، على بعد مائة كيلومتر من مدينة هوشي منه ، وانتهى بالمهزيمة الساحقة لانصار بول بوت . وقد سهل ذلك عمل القوات التي تقودها جبهة الاتحاد الوطني لخلاص كموتشيا ، فاستطاعت أن تمضي قدما في هجوم حاسم وتقضي نهائيا على هذا النظام المناهض للشعب . ان ٧ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ ، أصبح يوم التحرر الحقيقي بالنسبة الى كل مواطن في كموتشيا حيث انتقلت السلطة الى ايدي الشعب . وبعد تشكيل جمهورية كموتشيا الشعبية ، فان كل المسائل المرتبطة بالوضع الداخلي وكذلك السياسة الخارجية للبلد ، قد أصبحت من الصلاحيات الخالصة لمجلس الثورة الشعبي لجمهورية كموتشيا الشعبية وهو الحكومة الشرعية الوحيدة .

ان انتصار ثورة كانون الثاني / يناير في كموتشيا التي وضعت حدا لسياسة الابادة في هذا البلد ، هو أحد الاحداث البارزة في هذا العام التي تميز انهاء الأنظمة الدكتاتورية المستبدة في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية . وقد جمعت مواد من التحقيق القانوني الذي اجرته المحكمة الشعبية الثورية في كموتشيا وصدرت كوثيقة من وثائق الأمم المتحدة وقد وضع التحقيق بيانا باتهامات خاطيرة ليس فقط ضد اتباع بول بوت وجرائمهم بل أيضا ضد الذين ساعدوهم ومازالوا يساعدهم ونهم .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحداد
الجمهريات الاشتراكية السوفياتية)

وهذه بعض الحقائق المستقاة من المستندات . ان عصاة بول بوت قد قامت بتصفية نحو ثلاثة ملايين شخص ، بينما طال أربعة ملايين على قيد الحياة بعد أصابتهم باضرار بالغة جسديا ومعنويا ونفسيا . ومن بينهم الأطفال والفتية في سن المراهقة . ولقد طرد سكان المدن التي الريف ، وحدث أثناء احدى هذه العمليات الجماعية ان مات ه شخص من بين سكان بنوم بنه ولقبه كان المشفقون بصفة خاصة يضطهدون ويلاحقون . وخلال نحو أربع سنوات قتل حوالي أربعة أخماس من المدرسين ، وكان من بينهم اساتذة ومعلمين في المدارس الثانوية . ومن بين ٦٤٣ طيبيا وصيدليا بقي على قيد الحياة ٨٩ فقط . ان عصاة بول بوت - وانغ ساري قد قامت بتصفية الأقليات الوانانية بصورة منظمة ، كما قامت بمحاربة الدين ، وقتل المؤمنين . وقد قضى على البوذيين وخرّبت معابدهم . ان أنصار بول بوت فاخروا بأن لم تعد هناك مشكلة بوذية . كما قاموا بتدمير جميع المساجد الاسلامية ، وتصفية ٩٠ في المائة من المسلمين لمجرد أنهم كانوا يريدون ممارسة دينهم . كذلك قضى كلية تقريبا على المسيحيين وقساوتهم ورجال الدين منهم . وفي اتباع هذه السياسة أشار بول بوت أكثر من مرة الى أن افكار ماوتسي تونغ قد أفادت كثيرا نظامه . كما أن ماوتسي تونغ يدوره كثيرا ما اشاد بهؤلاء القتلة . وحتى بعد ٧ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، عند ما أطيح بالنظام البغيض ، أجبر بول بوت وأنصاره المنهزمون جزءا من السكان على اتباعهم ليكونوا فطياء لهم أثناء تقيدهم وقد تم اغتيال كل من رفض اطاعة هذه الأوامر ، بدون رحمة . وفي شباط /فبراير ١٩٧٩ في منطقة امليانغ في مقاطعة كمبونغ سبو على سبيل المثال ، تم قتل ١٢ . . . شخص . ان هذه قائمة مختصرة من الجرائم التي أرتكبتها عصاة بول بوت - انغ ساري . واننا اذا ما اردنا حصر كل الجرائم لاستدعي ذلك مجلدات بأكملها . ورغم كل ذلك فان عددا من الوفود في بداية هذه الدورة للجمعية العامة قد صوت لصالح الخرافة القائلة بأن هذه العصاة تستطيع ان تمضي في تمثيل أحد في الجمعية العامة . وقد حاولت تلك الوفود بأن تعلق تصويتها بشتي الأشكال ، ولكن ما من أحد يستطيع أن يخفي أن أي صوت لصالح ممثلي بول بوت - انغ ساري في الأمم المتحدة انما يرمي لاعادة كابوس الماضي البغيض في كمبوتشيا . ان لا سبيل للعودة الى هذا الماضي . وعندما تعززت سلطة الشعب في كمبوتشيا فان بعض الدوائر الغربية - دون الحديث عن بكين - بدلا من أن تستمع الى صوت العقل وان تستند

الى تقييم واقعي للأوضاع - تمادت في الاصرار على سياسة مناهضة لشعب كموتشيا . ورغم أنها
أضطرت الى تغيير تكتيكها بعد أن اقتنعت بتزايد سلطة القادة الجدد ، فقد أخذت هذه
الأوساط تسعى جاهدة الى اشاعة نظريتها المدعية وجود منطقتين وادارتين الخ . وقد شاهدنا
أخيرا تشديدا آخر للدعاية لصالح ما يدعى بحكومة ائتلاف أو ما يسمى بالتسوية السياسية .
وقد صاحبت كل ذلك محاولات بالقاء اللوم على الوطانية لكموتشيا وتحميلها مسؤولية
المصعوبات الاقتصادية والغذائية . التي تسود البلاد حاليا وباشاعة كافة أنواع الحجج الكاذبة
والباطلة تسمى القوى الخارجية الى اشعال نار الحرب الأهلية في كموتشيا . مع تسليح فلـول
عصابة بول بت ، التي لجأت الى أراضي تايلاند ، وذلك لمقاومة النظام الشعبي . ولقد لاحظنا
في الفترة الأخيرة بشكل خاص الطماع بعض الأوساط الضريبة - في استخدام مسألة المساعـدات
الانسانية لشعب كموتشيا لأغراضها السياسية المشؤومة - ولشن حملة جديدة من العداء ضد
شعب ذلك البلد ومثله الشرعي الوحيد وهو المجلس الثوري الشعبي لجمهورية كموتشيا الشعبية .
وعلى النقيض من ذلك ، فان الدول الاشتراكية قدمت ، وما زالت تقدم المساعدة الايجابية
لشعب كموتشيا ، ليس بالكلام فحسب ، ولكن من الناحية العملية ان تساعده على اعادة بناء بلاده
والتغلب على الصعوبات الراهنة . وفي ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، عقد اجتماع في الأمم المتحدة
خصص لتقديم العون الى كموتشيا . وخلال هذا الاجتماع عدد الاتحاد السوفياتي وبلدان اشتراكية
أخرى ما قدموه من مساعدات ودعم الى شعب كموتشيا دون أية شروط . وبصورة منزهة عن الأنانية والأغراض
الخاصة ، ومع احترام استقلاله .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحاد
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

أود أن أذكر الممثلين بأنه خلال الفترة الأولى لانعاش الاقتصاد في كمبوتشيا ، فإن الاتحاد السوفياتي وحده قدم لكمبوتشيا في عام ١٩٧٩ - في إطار الهبات وبصورة رسمية ومن مصادر حكومية ومصادر أخرى - سلعا مدنية قيمتها ٥٥ مليون روبل أي ٥٠ مليون دولار تتضمن ما يلي : ١٥٩ ألف طن من الخبز ، ٧٠ ألف طن من الأرز ، ٥٠ ألف طن من الذرة ، كما قدمت الأدوية التي تقدر قيمتها بحوالي مليون روبل ومنتجات بترولية قدرها ٥٠ ألف طن ، وأقمشة من القطن والحبر تقدر بأربع ملايين وستمئة ألف متر ، وغير ذلك من السلع .

وفي الآونة الراهنة وبالإنعانة الى ذلك يتم وضع برنامج تقديم مساعدات لها طابع ملحّ لجمهورية كمبوتشيا الشعبية وذلك لمساعدتها على احياء القطاعات الرئيسية لاقتصادها ، كما تقوم محاولة لاصلاح الجوانب المرحية والتعليمية والائتمالات . . . الخ . بما في ذلك مستشفى ومعهد فني عالي لتدريب الكوادر الوطنية .

ان شعب كمبوتشيا بعد الاطاحة بزمره بول بوت - انخ ساري قد اضطر لأن يبدأ من الصفر من الناحية العملية بما في ذلك المجال الاقتصادي . ان المساعدة التي قدمتها الدول الاشتراكية التي اعترف بها قادة جمهورية كمبوتشيا الاشتراكية - مكنتهم من التغلب على الصعوبات ومقاومة المجاعة بفاعلية .

ان هذه المساعدة المادية وفي المجال الغذائي لكمبوتشيا لا علاقة لها بنوايا ومخططات بعض الدوائر التي تحاول أن تهول الموقف في هذا البلد عن عمد وتحاول استغلال مسألة المساعدة ومنبر الجمعية العامة لأفراض تتعلق بالمضاربات السياسية بروح من الحرب الباردة ويريدون تحت علم الأمم المتحدة مساعدة فلول بول بوت . ان من يريدون أن يحولوا المساعدة الدولية لدعم فلول بول بوت سيكونون شركاء في الأعمال الاجرامية التي تعبر عن نفسها في الآونة الراهنة في شكل المنفى الاجباري لسكان كمبوتشيا في أقاليم اجنبية والقتل وتدمير المحاصيل ومحاولة عرقلة الحياة الطبيعية في كمبوتشيا . ان المحاولات الرامية الى مساعدة فلول بول بوت تجرء بالفعل ، وقد ذكرت وكالة " اليونايتهديريس انترناشيونال " ان من بين اللاجئين الى تايلاند نجد أنصار بول بوت من اللصوص . وتقول هذه الوكالة . . . ان هؤلاء يقيمون بضعة أيام في مخيمات اللاجئين ليحصلوا على الغذاء ، ثم بعد ذلك يعودون الى كمبوتشيا ليشاركوا من جديد في العمل ضد حكومة هانغ سامرين . ان هذه الأعمال انما تعني تواطؤا من أجل العمل على اندلاع حرب أهلية في كمبوتشيا ، وانتهاكها

لسيادة الدولة ، وتدخلا في شؤونها الداخلية . ان هذا كله في نهاية المطاف يجعل الموقف الذي يعيش فيه سكان هذا البلد أكثر جسامة وخطورة ، وصفة خاصة في المناطق الواقعة على الحدود .

والى جانب هذه المناورات السياسية التي تتم حول المساعدة المزعومة يجرى الحديث عن ويلات الحرب التي تدور رحاها على اقليم كمبوتشيا ، ويجرى الحديث عما يسمونه المجابيات واسعة النطاق التي ستبدأ أو ستستمر . . . الخ . انها مزاعم لا أساس لها من الصحة تؤثر على أحوال الشعب وتشكل انتهاكا لحقوق الانسان ولا بد من أن يخضع الأطراف حدا للأعمال العسكرية . ان وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة لجمهورية كمبوتشيا الشعبية قد أشار من جانبه الى أنه خلال فصل الجفاف قامت القوات المسلحة الشعبية بمساعدة السكان بافشال خطط بعض أنصار بول بوت الذين كانوا يريدون أن يخوضوا حرب عصابات . بشكل عام ، فان نصرا نهائيا قد تحقق عند فلول بول بوت الى جانب بعض المجموعات التي تم تدريبها واطلاقها الى كمبوتشيا من قبل أجهزة للمخابرات الأجنبية وهي جماعات لـون نوليتس والتيمتس وسرى خميرس . . . الخ .

فيما يتعلق بالجيش الفيتنامية فان وجودها في كمبوتشيا ينبع من معاهدة السلام والصداقة والتعاون بين جمهورية كمبوتشيا الشعبية وجمهورية فييت نام الاشتراكية وهي التي تم توقيعها في شهر شباط/فبراير من هذا العام . وان وجودها يتفق تماما ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ، وهذا يرتبط بالعلاقات الثنائية البحتة بين دولتين تتمتعان بالسيادة . وكما سبق أن قيل من قبل في بيانات زعماء كمبوتشيا وفييت نام فان ضرورة وجود هذه القوات المسلحة على أراضي كمبوتشيا تفسرها المخططات العدوانية والمناخنة للقوات الشعبية في كمبوتشيا .

ان من يود أن يبحث بصورة تنطوي على نفاذ البصيرة ، ويريد أن يحل ما جرى خلال العقد الذي أشرف على الانتهاء خاصة بعد انتصار ثورة السابع من كانون الثاني/يناير عام ١٩٧٩ ، لا يسعه الا أن يصل الى النتيجة التي تفرض نفسها وهي أنه بعد المحن المؤسفة ، فان الحرية قد استردت واقعها في كمبوتشيا وان كمبوتشيا تستطيع أن تتطور الآن بصورة سلمية وديمقراطية . وان المجلس الشعبي الثوري لجمهورية كمبوتشيا الشعبية هو الحكومة الشرعية الوحيدة لهذا البلد ، وهو يحظى بتأييد الأغلبية المطلقة للسكان .

ان اعلان جمهورية كمبوتشيا الشعبية قد أفسح الطريق أمام الانبعاث الوطني والتقدم الاجتماعي لمجتمع كمبوتشيا . وبالطبع ، مازال على هذا الشعب أن يتغلب على اليأس الذي لا تأثير له والذي نجم عن العدوان الخارجي وبسبب ما فعلته زمرة بول بوت حينما كانت في السلطة . ان هناك فوضى اقتصادية غامرة أطنابها ، وحالة من الازهاق الشديد ، واستنزاف لكل الموارد ، وعملية تدبير اجتماعية .

ازاء هذه الأزمية ، فانه يسود لدينا الانطباع بأن الانتصار الذي تحقق انما كان وليد الدور الذي اغرطلمعت به الحكومة وشعب كمبوتشيا ، وفي الآونة الراهنة فقد تم في جمهورية كمبوتشيا وضع سلطات محلية ويجري اعتماد تدابير ايجابية من أجل تطبيع حياة السكان وانعاش الاقتصاد واحياء المزروعات ، وقد عاد السكان الى ديارهم ، وبدأت المدن تنبعث فيها الحياة من جديد ، وبدأ العمل في أكثر من ٤٠ مصنعا ، والمؤسسات الصحية تفتح كل يوم ، ومن بقوا على قيد الحياة من بين المثقفين عادوا الى أماكن عملهم من جديد ، وفتحت المدارس أبوابها من جديد بعد أربع سنوات من الانقطاع ، وعاد ٢٥٠ ألف طفل الى مدارسهم مرة أخرى . ان كمبوتشيا الجديدة قد أعلنت أنها تود أن توثق وشائج الصداقة والتعاون بين كل الدول بصرف النظر عن نظامها السياسي وبصفة خاصة مع دول جنوب شرقي آسيا .

(السيد ترويانوفسكي ، اتحد
الجمهورية الاشتراكية السوفياتية)

وفي الرسالة التي وجهها رئيس المجلس الشعبي الثوري هينغ سامرين الى رئيس وزراء
تايلند في ٢٣ تشرين الأول / اكتوبر من هذا العام ، أشير فيها الى احترام جمهورية كمبوتشيا
الشعبية الدقيق للعهد و بين كمبوتشيا و بين تايلند حتى فيما لو حدثت هجمات من قلوب
عصابة بول بوت - انغ ساري من أراضي تايلند ضد كمبوتشيا . ان السياسة الخارجية السلمية لجمهورية
كمبوتشيا الشعبية تحظى باعتراف متزايد يوما بعد يوم من قبل المجتمع الدولي ، وان ما يزيد على
ثلاثين دولة قد اعترفت بجمهورية كمبوتشيا الشعبية . ان التفسيرات التي استجرت في كمبوتشيا
لا رجعة فيها وسرعان ما سندرك هذا الواقع ، وكلما أدركناه كلما أمكن للسلام والاستقرار أن يحلا في
كمبوتشيا ، واستطاع شعب كمبوتشيا أن يعود الى حياته الطبيعية .

ان شعب كمبوتشيا على هذا النحو ، قد قرر مصيره بصورة لا رجعة فيها . لقد رفض ونبت
الزمرة التي كانت قد فرضتها بكين واختار طريقه الخاص به للتنمية . انها ليست استفزازات كمبوتشيا
ولكنها الاستفزازات العسكرية والسياسية حول ذلك البلد هي التي تجعل الموقف متوترا ، وهذا
يشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن في جنوب شرقي آسيا .

ان الاعتداء المشين للصينيين المتعصبين و طنيا ضد فييت نام وتهديد يدهم بتلقين " الدرس
الثاني " لشعب فييت نام والاستعدادات المسلحة والاستفزازات العسكرية التي يقومون بها ضد
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وتصميمهم على احداث مواجهة بين دول الهند الصينية والدول
الآسيوية ، والمحاولات الدائبة للقيادة الصينية من أجل احياء نظام بول بوت - انغ ساري ، والتواطؤ
مع بعض الدوائر الغربية من أجل احياء انصار بول بوت الذين نبذهم المجتمع وهو ما يسمى ادعاء
بحكومة ائتلاف ، ان كل ذلك هو محاولة للعمل على استمرار التوتر في جنوب شرقي آسيا ، وجميعها
أسباب تثير قلقا بالغا ، ولا بد من ادانتها باصرار .

ان الجمعية العامة تمشيا مع مهمتها السامية ، لن تقوم الا بالاضطلاع بواجبها اذا ما قيمت
هذه الأسباب المؤدية الى التوتر ، واذا ما طالبت الصين أولا وقبل كل شيء بأن توضع حدا للتأييد
الذي تقدمه لفلول عصابة بول بوت ، وأن توضع حدا للتدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ودول
أخرى في تلك المنطقة .

وفي الختام نود أن نعرب عن خواطرنا ، ووجهات نظرنا حيال مشروع القرارين المطروحين أمام الجمعية العامة فيما يتعلق ببند جدول الأعمال المعنون " الحالة في كمبوتشيا " . في تقدير الوفد السوفياتي ، فان مشروع القرار الذي تبنته الدول الآسيوية الأعضاء في حلف جنوب شرقي آسيا ، لا يتفق بأى حال من الأحوال مع هدف تحسين الموقف في منطقة جنوب شرقي آسيا . ان الأمر يتعلق في الواقع في إطار مشروع هذا القرار بتغيير المجرى التاريخي للأحداث التي جرت في كمبوتشيا . وعلى الصعيد الرسمي ، تدعى الدول الى الامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لكمبوتشيا ، ولكن الواقع أن هذا المشروع يقضي بانتهاك مباشر وفوري لسيادة هذه الدولة المستقلة ، وينعكس هذا أولاً في افعال وجود جمهورية كمبوتشيا الشعبية وحكومتها الشرعية عن عمد ، ونعني بحكومتها الشرعية المجلس الثوري الوطني . لقد تضمن المشروع الآسيوي ان تتاح الفرصة لشعب كمبوتشيا لكي ينتخب بطريقة ديمقراطية حكومته . وهذا الحكم الوارد في مشروع القرار لا يشكل شيئاً سوى اساءة وخرقاً للحقوق السيادية لشعب كمبوتشيا الذي تؤيد أفضليته المطلقة الحكومة الجديدة للبلاد ، وتؤيد سياستها الداخلية والخارجية .

وبالمثل ، فان هناك تدخلا آخر في الشؤون الداخلية لجمهورية كمبوتشيا الشعبية ، وهو يتمثل في مطلب انسحاب القوات المسلحة الأجنبية من أراضي كمبوتشيا ، وأعني بذلك القوات الفيتنامية التي ترابط على أساس المعاهدة المشار اليها سلفاً بين جمهورية كمبوتشيا الشعبية وسين جمهورية فيتنام الاشتراكية . كما نجد أيضا في المشروع أحكاما تتعلق بالتسوية السلمية أو الحل السياسي لمشكلة كمبوتشيا ، وهي مشكلة لا وجود لها ، وكذلك الطلبات المتعلقة بالموضوع والمقدمة من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة .

وانطلاقاً من هذه الحثيات ، فان الوفد السوفياتي سوف يصوت ضد مشروع القرار الذي قدمته الدول الآسيوية والدول التي تؤيدها . وانذا كان مقدمو مشروع هذا القرار يأملون بفضل هذا المشروع أن يؤثر على مجرى الأحداث في ذلك البلد بصورة تلائمهم وانما ما أرادوا أن يغيروا عجلة التاريخ في كمبوتشيا ، فان عليهم ان يفهموا ان مثل هذه الآمال وهمية ولا أساس لها . ان الواقع ينعكس في مشروع قرار آخر قدم الى الجمعية العامة للبحث . وفي هذا المشروع تجرى الاشارة الى الاصلاحات السياسية والاجتماعية التي طرأت في كمبوتشيا ، وفي هذا المشروع

أيضا نجد دعوة مقنعة الى جميع الدول حتى تمتنع عن اتخاذ تدابير تمثل تدخلا في الشؤون الداخلية لكبوتشيا ، لأن هذا من شأنه ان يضر بحقوق شعب كبوتشيا في تقرير المصير والاستقلال والسيادة والسلامة الاقليمية . ومن الأهمية بمكان ، الاشارة في هذا المشروع الى حكم يقضي بأن مشكلات جنوب شرقي آسيا ينبغي تسويتها من قبل بلدان تلك المنطقة دون تدخل خارجي . وليس من قبيل الصدفة أيضا ، أن نلاحظ انه قد جرت الاشارة الى أهمية أن تتم في جنوب شرقي آسيا اقامة منطقة سلام وحرية وحياد واستقرار .

ان نهجا واسع النطاق على هذا النحو يأخذ بعين الاعتبار مصالح جميع الدول في تلك المنطقة ، ينبغي أن تسهم فيه جميع الدول التي لها مصلحة حقيقية في أن يكف كوكنا عن أن يكون مسرحا للأحداث التي تهدد السلم والأمن الدوليين .

أما فيما يتعلق بالوفد السوفياتي ، فانه يرى انه اذا تم اعتماد مشروع هذا القرار ، فان الجمعية العامة سوف تسهم حقا في تحقيق وتوفير الشروط الطبيعية للحياة بالنسبة لشعب كبوتشيا وتحسين الموقف في جنوب شرقي آسيا . ومن أجل ذلك ، فاننا نؤيد تمام التأييد مشروع هذا القرار .

السيد كيتنغ (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : انني أدلي بالبيان التالي نيابة

عن الدول التسع الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

ان الحالة في كبوتشيا هي مسألة تحظى بأولوية خاصة في عرضها على هذه الجمعية . ان تطور الأحداث في ذلك البلد قد تسبب في قلق متزايد بين دول السوق الأوروبية التسع . ان كبوتشيا قد عانت من نظام لا مثيل لقسوته ، وتجد نفسها الآن معرضة لتدخل مسلح من قبل دولة مجاورة . انه لوضع يتطلب البحث عن حل سياسي مقبول في الداخل وفي الخارج يضمن الاحترام الكامل للمبادئ الدولية الأساسية التي تكفل وحدة أراضي واستقلال كبوتشيا نفسها ، والأمن والاستقرار في المنطقة ككل ، وهذه هي النواحي الأساسية المعروضة علينا .

انني لا أعتزم الاطالة في الحديث عن الجوانب الانسانية للمشكلة ، وعن المحنة التي تثير اليأس والتي يعاني منها شعب كمبوتشيا . وكما أكد هنا مؤتمر التبرعات في الأسبوع الماضي ، فإن الأوضاع في كمبوتشيا تعتبر تحديا يجب أن يواجهه المجتمع الدولي بالحاح . ونحن في المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، قد اتخذنا خطوات لتعزيز الجهود الدولية التي ترمي حاليا الى تقديم المعونة . وقد استطاعت حكومتي هنا في الأسبوع الماضي أن تعلن نيابة عن الدول التسع ، المساهمات التي قدمتها المجموعة الاقتصادية الأوروبية والدول الأعضاء فيها في اطار عمليات الاغاثة الدولية ، وسنواصل التشجيع والتأييد بكل ما نستطيع ؛ للتقديم الفعال للمعونة الانسانية التي هناك حاجة ماسة اليها . ان أبعاد هذه المشكلة كبيرة بدرجة تجعل من الأهمية بمكان اعطاء دفعة قوية لبرامج الاغاثة ، حتى تصل المعونة الى الأعداد الكبيرة ممن يعانون أشد المعاناة . وفي كلمتي في الأسبوع الماضي ، نادينا بالتعاون الكامل من قبل جميع الأطراف المعنية ، لكي توفر الاغاثة بصورة عملية لشعب كمبوتشيا كلما احتاج اليها . اننا نكرر اليوم هذا النداء .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تقدير الدول التسع ، للقرار الأخير الذي اتخذته سلطات تايلند بمنح صفة اللاجئين للاعداد المتدفقة من اللاجئين من كمبوتشيا . ان الدول التسع تعتزم تقديم كل معونة ممكنة لحكومة تايلند ، والمنظمات الدولية التي تعمل في تايلند لمعالجة هذه المشكلة .

ان الدول التسع تتفهم جيدا وتؤيد اهتمام رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، التي أدرجت هذا البند في جدول أعمال الجمعية العامة ، ان اهتمامها يمس جذور المشكلة . ان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، تشعر بالقلق ازاء انتهاك المبادئ الدولية الأساسية ، التي تعتبر حيوية بالنسبة لضمان استقرارها وأمنها ، كهذا الانتهاك الواقع على كمبوتشيا ، وفضلا عن ذلك فان هذه الدول كان عليها أن تواجه مشاكل صعبة تولدت عن الوضع في كمبوتشيا ، ويوجه خاص مشكلة اللاجئين . ان الدول التسع تشارك رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، رغبتهم الملحة في استتباب الأمن والاستقرار في كمبوتشيا المستقلة ، لصالح هذا البلد والمنطقة ككل .

لقد وقع انتهاك خطير لحقوق الانسان الأساسية في كمبوتشيا . ان نظام كمبوتشيا الذي تصرف بمثل هذه الوحشية ضد شعبه نفسه ، والذي أدين لانتهاكه واسع المدى لحقوق الانسان

الأساسية في كموتشيا ، يتحمل مسؤولية الأوضاع المتروية الحالية ، ومسؤولية تدمير اقتصاد كموتشيا . ان القوات العسكرية لدولة أخرى غزت كموتشيا ، ذلك البلد الضعيف البائس . ان ذلك يتعارض مع المبادئ الأساسية للميثاق . ان شعب كموتشيا التعس ما زالت تنكر عليه حقوقه ، وحرية في تقرير مصيره واختيار حكومته ، وممارسته لحقوقه الانسانية الأساسية ، وحقه في العيش في سلام مع جيرانه . وطالما بقيت هذه الأوضاع ، فان كموتشيا ستظل فريسة النفوذ الأجنبي ، وسيبقى التوتر وعدم الاستقرار سائدا في المنطقة كلها . من الواضح أن استمرار هذه الأوضاع يتعارض تماما مع حقوق ومصالح الشعب الكموتشي نفسه وتعارض أيضا مع مصالح دول المنطقة كلها . ويجب أن يحدونا الأمل في أن تفرض هذه الحقيقة نفسها على جميع الأطراف المعنية .

ان الطريق المؤدى الى التسوية السياسية الدائمة المقبولة داخل كموتشيا وخارجها ، يكمن في الاحترام الكامل للمبادئ التي تسترشد بها هذه المنظمة . ان كموتشيا لا يجب أن تبقى أداة في اطار مواجهة أوسع نطاقا لم تكن من صنعها . ان لها نفس الحق في الاستقلال ووحدة الأراضي ، مثل بقية الدول . ان هذا الحق يجب أن يحترم تماما .

ان حل المشكلة السياسية المقبول لشعب كموتشيا والذي يسمح لها بالعيش في سلام مع جيرانها ، أمر ضروري لوضع حد لهذه المعاناة الانسانية الرهيبة . كما أنه ضروري لاستتباب الأمن والاستقرار في جنوب شرقي آسيا ككل .

وكما أعلن وزير خارجية أيرلندا نيابة عن الدول التسع في الخامس والعشرين من أيلول/سبتمبر أمام هذه الجمعية فان الحل في نظرنا :

” يجب أن يقوم على أساس استقلال كموتشيا ، وعلى قيام حكومة تمثل الشعب تمثيلا حقيقيا دون أى تواجد عسكري أجنبي ، حكومة تقيم علاقات صداقة مع جميع بلدان المنطقة ، وتحظى بالمعونة الدولية لاعادة بناء كموتشيا ” . (A/34/PV.8, p.18)

ان الدول التسع تعتبر أن هذا هو السبيل الوحيد لاستتباب الأمن والاستقرار في كموتشيا ، وفي المنطقة بأسرها . ان من واجب الأطراف المعنية أن تتصرف بسرعة لايجاد الظروف المواتية لمثل هذا الحل ، وأن تمتنع عن اتخاذ أى اجراء من شأنه أن يعطل تحقيق هذا الفرض .

ويدون حل المشاكل السياسية ، لا يمكن أن يكون هناك حل نهائي للمشاكل التي يعاني منها شعب كمبوتشيا . ان الدول التسع تناشد جميع الأطراف المعنية أن تعالج الوضع في كمبوتشيا بعزمها الواضح الصريح على تمكين هذا البلد من العيش في سلام مع جيرانه وعلى الصعيد الداخلي . ان الهدف الأول هو تمكين شعب كمبوتشيا من التمتع الكامل بحقوقه الأساسية ، وحقه في الاستقلال والتعايش السلمي بعيدا عن أى تواجد عسكري أجنبي . وحتى يتم تحقيق واحترام هذه الحقوق ، فان أيا من الأطراف أو أية دولة من دول المنطقة ، لا يمكنها التطلع الى السلام الدائم أو الاستقرار في المنطقة ككل . ونحن نأمل أن يكون لهذه الرغبة أثرها في دفع الأطراف المعنية نحو بلوغ هدف التسوية العادلة . ونحن نناشد هذه الدول أن تتعاون مع الأمين العام في أية خطوة قد يتخذها لبلوغ هذه الغاية .

ان أى تقييم للموضع الراهن في كمبوتشيا لا يمكنه أن يفغل مدى الضعف الذى وصلت اليه الحالة بالنسبة لهذا البلد وشعبه . وانطلاقا من هذه الخلفية حيث دمرت بنى المجتمع الطبيعية الى حد كبير ، فانه يصبح من الضرورة بمكان ، السعي الى تحقيق تسوية سلمية مقبولة ، ووضع حد للاشتباكات والعداوة الراهنة . بهذا فقط يمكن لكمبوتشيا بنجاح أن تضطلع بمهمة إعادة البناء الحيوية . وفي هذا الاطار ، فان الدول التسع ستكون على استعداد لتقديم مساهمتها في توفير المعونة الدولية اللازمة .

السيد تشن شيا (الصين) (الكلمة بالصينية) : في هذا المنعطف الهام حيثما

بادرت السلطات الفيتنامية في فصل الجفاف بتصعيد عدوانها ضد جمهورية كمبوتشيا ، معرضة بذلك السلم والأمن في جنوب شرقي آسيا بأكمله للخطر ، فان الدورة الحالية للجمعية العامة بعد أن تفلت على المعارضة غير المعقولة والتخريب من جانب الاتحاد السوفياتي وفيت نام ، بدأت في دراسة الموقف في كمبوتشيا من أجل اعتماد تدابير فعالة لوقف الجرائم العدوانية ضد كمبوتشيا . وهذا أمر جد ضرورى ، ويتفق تماما مع الرغبة الملحة لجميع شعوب العالم .

وبعد اعداد طويل وتخطيط محكم ، فان السلطات الفيتنامية قد شنت في ٢٥ كانون الأول / ديسمبر الماضي حربا عدوانية شاملة ضد كمبوتشيا الديمقراطية ، الدولة العضو في الأمم المتحدة ، في محاولة من أجل تحويل سيادة هذه الدولة ، وجعلها عميلا لفيت نام بوسائلها العسكرية .

انها حرب استعمارية يستأسد فيها القوى على الضعيف ، رغبة في اخضاع دولة صغيرة مستقلة .
ولاشك أن هذا العدوان المكشوف يعتبر انتهاكا عن عمد ليمثاق الأمم المتحدة ، والمعايير التي
تحكم العلاقات الدولية . وهو يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن في جنوب شرقي آسيا ، ومنطقة
المحيط الهادي في آسيا والعالم أجمع ، كما أنه يعتبر تحرشا سافرا بقضية الانسانية العادلة .

ان أعمال العدوان التي ارتكبتها السلطات الفيتنامية قد قابلها رجال القوات المسلحة في كمبوتشيا وشعبها بمقاومة بطولية ، كما أثارت سخطا عظيما ومعارضة صارمة من قبل البلدان والشعوب الصعبة للعدالة . وخلال الاجتماعات العاجلة التي عقدها مجلس الأمن بشأن مسألة العدوان الفيتنامي ضد كمبوتشيا ، والتي عقدت في اوائل هذا العام ، فان الكثيرين من الممثلين - الذين يتعدثون عن العدالة - ادانوا بشدة السلطات الفيتنامية على جرائمها العدوانية ، وطالبوا بالانسحاب الفوري لجميع القوات المعتدية من كمبوتشيا . وقد قدم في هذا الشأن مشروعا قرارين ، الاول من جانب سبع دول غير منحازة من اعضاء المجلس ، والثاني من قبل خمسة بلدان من اتحاد أم جنوب شرقي آسيا ، وكلاهما يطالب بالانسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا ، وقد حظي كل منهما بأغلبية الثلثين المطلوبة عند التصويت . الا ان مشروعي القرارين لم ينفذا نظرا لاستخدام حق النقض من قبل الاتحاد السوفياتي لمنع مجلس الأمن من اتخاذ التدابير اللازمة لوقف العدوان الفيتنامي . وبعد ذلك ، فان السلطات الفيتنامية مواصلة تحديدها لهذا ، الادانة العالمية ، قد ذهبت الى أبعد من ذلك في طريق العدوان والتوسع . ان لم تكف بأن رفضت سحب قواتها ، بل ذهبت الى أبعد من ذلك بأن واصلت ارسال قوات اضافية من أجل تصعيد حربها العدوانية في كمبوتشيا . وفي الوقت الحاضر ، فان عدد القوات الفيتنامية المعتدية في كمبوتشيا قد زاد الى أكثر من ٢٠٠ ألف ، وحيثما يذهبون فانهم يمارسون دون رادع سياسة الابادة الجماعية البربرية ، ويقومون بالحرق ، وبالقتل ، وبالتبديد الى درجة انهم يستخدمون الغازات السامة لقتل الشعب البريء من مسنين وضعفاء ، وأطفال ، كما انهم ينزعون بالقوة الامدادات الغذائية من شعب كمبوتشيا ، ويدمرون محاصيل الفلاحين في محاولة متعمدة لنشر المجاعة . وان عددا كبيرا من المواطنين الأبرياء لم يستطيعوا تحمل تلك المعنة الفظيعة للجوع والمرض وأصبحوا على عافة الموت . كما تحولوا الى لاجئين اضطروا الى أن يتركوا منازلهم مصطحبين معهم العجزة والأطفال وتاركين أراضيهم القديمة والحديثة . ان وحشية تلك العمليات البشعة لا يمكن مقارنتها الا بالفظائع التي ارتكبتها العصابات النازية . ان الحقائق تظهر ان العدوان الذي ارتكبه السلطات الفيتنامية هو السبب الرئيسي للكوارث الوطنية التي لم يسبق لها مثيل في كمبوتشيا ، وان المعتدين الفيتناميين مجرمون عتاة يمارسون سياسة الابادة الجماعية ضد شعب كمبوتشيا .

ان الحرب العدوانية البشعة التي قامت بها فييت نام ضد كمبوتشيا تكشف تماما عن التطرف في الجنون الذي يمكن ان تصل اليه الرغبة في الهيمنة الاقليمية في تصميدها لتوسيع حدودها . لماذا قامت فييت نام بعدوانها المسلح ضد كمبوتشيا ؟ واحقا قال للحق تقول ببساطة ، لأن كمبوتشيا الديمقراطية التي رفضت أن تصبح عميلا وعيدا لفيت نام ، ودافعت عن استقلالها الوطني ، واستقلالها كدولة ذات سيادة ، لم توافق على الانضمام الى " الاتحاد الفيدرالي للمهند الصينية " الذي دبرته فييت نام بهدف السيطرة على الهند الصينية ومن ثم جنوب شرقي آسيا بأسرها . فما هو الخطأ في هذا الموقف العادل الذي اتخذه بلد صغير مثل كمبوتشيا الديمقراطية ، التي ترغب في ان تدافع بقوة عن استقلالها الوطني ، وعن سيادتها ووحدة أراضيها ؟ هل يتعين على بلد صغير وضعيف ان يستسلم لضغط دول أخرى تسعى تدريجيا الى ان تدفعه الى ان يتنازل عن استقلاله وسيادة أراضيه وكرامته الوطنية ؟ علاوة على ذلك ، يجب ان يشدد هنا على ان الاعتداء الفيتنامي ضد كمبوتشيا ما هو الا نتيجة للتواطؤ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفييت نام ، ونتيجة لهدفهما المشترك ، وهو عنصر هام من عناصر استراتيجية موسكو الشاملة للهيمنة العالمية . وبينما ينبغي ان تعتمد فييت نام على دعم اعدى القوى العظمى ، فان الاتحاد السوفياتي من أجل أن يحقق اهدافه الطموحة للسيطرة على الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا يستخدم السلطات الفيتنامية كمخلب القط في مؤامره للسيطرة على جنوب شرقي آسيا ، دافعا سياسته نحو الجنوب ، يربط بين مواقفه الاستراتيجية في المحيط الهادئ ومواقفه في المحيط الهندي من أجل السيطرة على المنطقة الآسيوية في المحيط الهادئ بأسرها . لهذا لم يدرج الاتحاد السوفياتي جهدا في مساندة فييت نام في عدوانها ضد كمبوتشيا . وفي الشهر الأول من لهذا العام فقط ، ذكرت التقارير ان الاتحاد السوفياتي قد أرسل الى فييت نام ٧٤ ألف طن من الأسلحة والمعدات العسكرية الاخرى ، بما في ذلك عشرات من الطائرات ، ومئات من الدبابات ، وأكثر من ألف سيارة عسكرية ومختلف أنواع عربات العرب الأخرى . ان الطائرات والسفن السوفياتية ساعدت فييت نام على نقل القوات والمساعدات الادارية مباشرة الى كمبوتشيا . ان العديد من المستشارين العسكريين والخبراء ، والفنيين الذين اوفدوا الى فييت نام يشاركون مباشرة في قيادة الحرب العدوانية ضد كمبوتشيا . ان سفن حربية وطائرات عسكرية سوفياتية قد حصلت فعلا على

تسهيلات للدخول مباشرة الى خليج كان رانه ، دانانغ ، وهاي فونغ في فييت نام ، وكميونغ سون في كمبوتشيا . ان الحقائق تظهر تماما ان حرب العدوان الفيتنامية ضد كمبوتشيا هي ببساطة حرب تستغل فيها الهيمنة الاقليمية بالتوكيل من جانب الهيمنة الشاملة للاتحاد السوفياتي .

ان عدوان فييت نام ضد كمبوتشيا ليس مسألة تؤثر على الأمن وعلى عياة دولة واحدة هي كمبوتشيا فقط ، لانه اذا ما نجحت فييت نام في مخططاتها لضم كمبوتشيا ، فان ذلك من شأنه ان يزيد مطامع فييت نام بالحدوان والتوسع ، وان استقلال وسيادة ووحدة أراضي بلدان جنوب شرقي آسيا سوف تعاني من تهديدات خطيرة ، كذلك سوف يتعرض السلم والأمن الدوليان لخطر عظيم .

في مواجهة مثل هذا الموقف الخاير فان بلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا الخمسة قد طلبت عن حق أن يدرج في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة بند عنوانه " الحالة في كمبوتشيا " . ولكن بضمير مذنب فان الهيمنة السوفياتية والفيتنامية قامت بكل عمل ممكن لعاقة هذا البند بل وتخريبه . ومنذ بداية الدورة الحالية والاتحاد السوفياتي وفييت نام تحاولان عبثا ان تحرما جمهورية كمبوتشيا الديمقراطية من مقعدها الشرعي في الأمم المتحدة والابقاء على النظام العميل الذي تؤيدانه . وبعد ان اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة قرارا بقبول أوراق اعتماد الممثلين الشرعيين لكمبوتشيا الديمقراطية وبذلك أعبطت المخطط الفيتنامي السوفياتي بدأ الاتحاد السوفياتي وفييت نام تعارضان بشدة في هيئة المكتب نظر البند الخاص بـ " الحالة في كمبوتشيا " .

في الجمعية العامة . وبعد هذه الهزيمة الثانية غيّرنا من تكتيكهما ولجأ الى خدائع اجرائية وقد ما مشروع قرار تم طبعه بسرعة من أجل نشر البلبلة والصيد في الماء العكر .

ما هو نوع المادة التي نراها في مشروع القرار المقدم من فييت نام ؟ من حيث الجوهر ، فهو يتضمن انتهاكا بشما تحت تغطيته بكلمات رنانة ، وان منطلق هذه العصاة المعلن يقول " ان العدوان له ما يبرره " وتطلب بظلمة من الجمعية العامة للأمم المتحدة ان توافق على العدوان المسلح لفييت نام ضد كمبوتشيا وتطالب باضفاء الشرعية على جرائمها وعدوانها السافر ، وعلى النظام العميل الذي فرضته هناك . وكما هو معروف تماما ، فان السبب الجذري لمشكلة كمبوتشيا هو عدوان فييت نام المسلح ضد كمبوتشيا الديمقراطية كدولة ذات سيادة . ولذلك ، فان الافتاح لحل مسألة كمبوتشيا انما يكمن في الانسحاب الفوري للسلطات الفيتنامية وكل قواتها المعتدية من كمبوتشيا . لكن مشروع القرار المذكور لا يذكر أي شيء اطلاقا عن هذه النقطة .

والأكثر من ذلك ، فان مشروع القرار يتحدث عن " ممارسة حق شعب كمبوتشيا لتقرير المصير " .
 ماذا يعني ذلك حقا ؟ يجب أن نتذكر أنهم عند ما بدأوا عدوانهم المسلح المكثف ضد كمبوتشيا ،
 فان السلطات الفيتنامية تحت تأثير الادانة الكاملة للرأى العام العالمي ، أنكرت تماما أنها قد
 أرسلت أية قوات الى كمبوتشيا وأدعت بـ"صلافة" أن حربا مدنية " قد نشبت هناك وأن شعب كمبوتشيا
 " يمارس حقه في تقرير المصير " . وعند ما اطلقت هذه الكذبة وكشفتها الحقائق ، فان السلطات
 الفيتنامية قد غيرت اللهجة وقالت ان قوات العدو ان الفيتنامية قد دعيت الى كمبوتشيا . من الذى
 دعا هذه القوات وكيف تمت هذه الدعوة ؟ اذا لم تخطعني الذاكرة ، يمكنني أن أقول ان سلطات
 فييت نام قد بدأت في هجومها واسع المدى على كمبوتشيا في أواخر كانون الاول / ديسمبر من العام
 الماضي . وحتى ٧ كانون الثاني /يناير من هذا العام ، وهو اليوم الثاني من السيطرة على بنوم بئنه ،
 فقد فرضوا نظاما عميلا وحاولوا القضاء على " مجلس الثورة الشعبي " . وحتى ١٨ شباط /فبراير من
 هذا العام ، أى بعد شهرين من غزوه لـكمبوتشيا على مدى واسع ، فقد عقدوا مع نظام هونغ سامرين
 المزعوم اتفاقية بين فييت نام وبين كمبوتشيا ، وفيها طلب النظام العميل مساعدة من فييت نام . هذه
 هي الصورة الواقعية لما يسمونه " بممارسة الحق في تقرير المصير " وحق " البحث وتلقي المعونة " .
 المشار اليه في مشروع القرار . وبعد احتلال بنوم بئنه وأجزاء كبيرة من أراضي كمبوتشيا ، فان السلطات
 الفيتنامية قد بعثت الكثير من الفيتناميين لتوطيئهم في كمبوتشيا اتباعا لسياسة استعمارية ، كما تفعل
 اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة ، مع تغيير الطبيعة الجغرافية لـكمبوتشيا وكذلك اخضاع بعض
 المناطق الادارية لسلطة فييت نام في محاولة لجعل كمبوتشيا اقليما من اقاليمها . ان السلطات
 الفيتنامية قالت ان الموقف في كمبوتشيا " لارجعة فيه " . وبينما من الواضح ان القوات المعتمدة
 الفيتنامية هي التي قامت بتدخل مسلح وعدوان ضد كمبوتشيا ، فان مشروع القرار يتحدث عن " تدخل
 أجنبي " . ان المعنى الحقيقي هنا ، هو ان الأمم المتحدة يجب أن تقبل عدوان فييت نام المسلح
 واحتلالها غير الشرعي لأجزاء كبيرة من الأقاليم كأمم " لارجعة فيه " ، وان عدم الموافقة على ذلك
 يشكل " تدخلا أجنبيا " ، وهذه في الواقع هي قمة الصلافة . وليس من الصعب أن نرى ان مشروع القرار
 الفيتنامي هو اعتراف واضح بهذا المنطق الخاطيء للمهيمنة كما انه استهزاء بعضوية الامم المتحدة .
 هل يمكن أن يبقى مثل هذا المنطق ، ولا يعترف بأهداف ميثاق الامم المتحدة والمبادئ الأساسية

والقواعد الأولية التي تسترشد بها العلاقات الدولية في الهواء ؟ ألا يمكن أن يكون ذلك بمثابة الضوء الأخضر للعدوان والتوسع والسيطرة من جانب من يمارسون الهيمنة صغيرهم وكبيرهم ؟ وانا ما حدث ذلك ، هل يمكن أن يكون هناك سلم وأمن دوليان في المستقبل ؟ اننا نعتقد أن جميع البلدان التي تتمسك بالعدالة وتدافع عن السلم ، وجميع البلدان التي تؤمن بالمبادئ الأساسية لميثاق الامم المتحدة وتقف بحزم الى جانب استقلالها الوطني وسيادتها الوطنية وسلامتها الاقليمية ، يجب أن تعارض بشدة العدوان والفيتتامي ومشروع القرار الفيتتامي الذي يهدف الى تبرير جرائم الفيتتاميين العدوانية كما تعارض بشدة أى مشروع قرار آخر قد يكون مصاغاً بطريقة لبقة ولكنه في الواقع يرمي الى تقنين العدوان والفيتتامي والاعتراف بالنظام العميل .

وفي الحاضر ، بتأييد تام من الهيمنة السوفياتية ، فقد استفادت السلطات الفيتتامية من فصل الجفاف من أجل أن تتوسع في حربها العدوانية ضد كمبوتشيا ، وخلق مجاعة كبرى بممارستها سياسة التجويع . ان شعب كمبوتشيا الآن وسط كارثة لم يسمع بها العالم من قبل . ان شعب كمبوتشيا ، الذى يكافح وهو على حافة الموت ، قد اضطر الى الهرب جماعات الى تايلند . وفي نفس الوقت ، فان القوات المعتدية الفيتتامية تتجه نحو حدود تايلند ومازالت تواصل اطلاق النار والمدفعية في الأراضي التايلندية مسببة بذلك خسائر كبيرة في الأرواح والممتلكات لشعب تايلند . وانا لم يوضع حد للعدوان المسلح الفيتتامي في الوقت المناسب ، فان خطر الحرب سوف ينتشر في كل جنوب شرقي آسيا . ولهذا فاننا نرى أن الجمعية العامة يجب أن توافق على اجراءات لوقف العدوان والفيتتامي دون تأخير . ولصالح الدفاع عن المبادئ والأهداف الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة والحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، فان الجمعية العامة يجب أن تدوين فييت نام بكل قوة لجرائمها التي ارتكبتها بعدوانها المسلح ضد كمبوتشيا وخلقها المجاعة هناك تطبيقاً لسياسة التجويع . وفي نفس الوقت ، فان الجمعية يجب أن تحت السلطات الفيتتامية على أن توقف فوراً عدوانها المسلح ضد كمبوتشيا ، وأن تطلب الانسحاب الفوري لجميع قواتها المعتدية من أجل تمكين شعب كمبوتشيا من أن يقرر مصيره . هذا هو الواجب الأساسي والحيوي في البحث عن تسوية لمسألة كمبوتشيا . ان الجمعية العامة يجب أيضاً أن تقدم كل تأييد ممكن ومساعدة للجماهير العريضة من مواطني كمبوتشيا المسلحين

وشعبها ، الذين يكافحون ضد العدوان الفيتنامي . ان الحكومة الصينية والشعب الصيني يتعاطفان تماما مع شعب كمبوتشيا الذى يعاني من المأساة التي تسبب فيها العدوان الفيتنامي . لقد اتخذنا وسوف نستمر في اتخاذ اجراءات فعالة لتقديم كل تأييدنا ومساعدتنا الى شعب كمبوتشيا ، سياسيا ، ومعنويا ، وماديا في كفاحه العادل ضد العدوان الفيتنامي وفي كفاحه من أجل انقاذ الشعب الذى يعاني من الموت جوعا . واننا نقدر تماما الجهود العظيمة التي تبذلها حكومة تايلند وشعبها من أجل راحة اللاجئين من كمبوتشيا والتغلب على جميع أنواع الصعاب . اننا نؤيد الأمم المتحدة في اتخاذها اجراءات عاجلة لتقديم المعونة الانسانية لشعب كمبوتشيا . وفي رأينا ، ان الأمم المتحدة يجب أن تحت السلطات الفيتنامية لكي تضمن بصورة واضحة لمندوبي الأمم المتحدة حرية توزيع مواد المعونة مباشرة الى الشعب الذى يعاني من هذه المأساة في مختلف أجزاء كمبوتشيا . وعن هذا الطريق وحده ، يمكن التغلب على آلام الشعب وحماية مواد الاغاثة من أن تقع في أيدي القوات المعتدية الفيتنامية وبالتالي تزيد من قدرتها على العدوان ، مما يمكنها من زيادة ومضاعفة آلام شعب كمبوتشيا .

ان الوفد الصيني قد درس مشروع القرار الذي تبنته رابطة دول جنوب شرقي آسيا و ٢٤ دولة أخرى . وعلى الرغم من أن مشروع القرار قد فشل في اداة واضحة للأعمال الاجرامية التي ارتكبتها سلطات فييت نام كما قصر أيضا في اتخاذ تدابير محددة من أجل وقف العدوان الفييتنامي . وفي ضوء صحة الفكرة الأساسية لمشروع القرار في التعبير عن الأسف لهذا العدوان المسلح ضد كمبوتشيا من جانب قوات أجنبية وفي المطالبة بالانسحاب الفوري لجميع القوات من كمبوتشيا وفي مناقشة جميع الدول ان تحترم بشدة سيادة ووحدة أراضي واستقلال كمبوتشيا فان وفد الصين سوف يصوت في صالح مشروع القرار هذا ، ويأمل ان يعتمد الأمين العام فورا تدابير فعالة من أجل التنفيذ الفوري العاجل لهذا القرار المذكور .

وفي الوقت الحاضر وتحت لواء الجبهة الوطنية والديمقراطية للاتحاد الوطني العظيم فان حكومة كمبوتشيا الديمقراطية تعبئ الجماهير العريضة من الرجال المسلحين ومن الشعب وتوحد بين جميع القوى الوطنية وتحارب ببطولة ضد العدوان الفييتنامي في ظل ظروف صعبة للغاية . ان قضية شعب كمبوتشيا هي قضية عادلة ، والقضايا العادلة تتمتع بالتأييد العريض . واننا واثقون انه عن طريق دعم جميع الشعوب والبلدان المحبة للسلام ، فان جميع القوات الوطنية في كمبوتشيا سوف تلحق الهزيمة بالمعتدى وبأغراضه التوسعية وبالهيمنة ، وسوف تحقق الانتصار والسيادة الوطنية ووحدة الأراضي ، وبذلك تسهم بدورها في الحفاظ على السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا وفي العالم أجمع .

السيد ثنبورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومة السويد ، قد أعلنت في مناسبات عديدة أن الهدف الرئيسي للأمم المتحدة يتمثل في الوقاية من ومنع وتقييد استخدام القوة المسلحة . ان السويد ، فيما يتعلق بالنزاعات في الهند الصينية ، قد أشارت الى أنه لا يمكن قبول الحرب كوسيلة لتسوية النزاعات بين الدول . ان النزاعات المستمرة ، بصورة مأساوية ، التي اجتاحت جنوب شرقي آسيا ، لم تشكل تهديدا للسلم العالمي نتيجة مشاركة الدول الكبرى فحسب بل انها قد تسببت في معاناة كبيرة بالنسبة للسكان المدنيين . ان موقف الحكومة السويدية ، فيما يتعلق بالحرب في فييت نام ، يتمثل في ان السلم لا يمكن أن يتحقق الا من خلال تسوية تقوم على المفاوضات السياسية وتضمن الاستقلال الوطني والحرية دون تدخل أجنبي .

وينبغي أن نؤكد أن هذه المبادئ الخاصة بميثاق الأمم المتحدة تتعلق أيضا بالموقف في كمبوتشيا . ان الحل السياسي ينبغي أن يأخذ في اعتباره ، حق شعب كمبوتشيا في تقرير المصير وفي وقف الأعمال العدوانية وانسحاب القوات المسلحة .

ان شعب كمبوتشيا قد تعرض لظروف مؤسفة وقد غدا أداة في اللعبة القائمة بين القوى الكبرى ومصالحها . وهكذا فان هذا الشعب قد تعرض للقصف الجوي بالقنابل من قوات أجنبية ، وتعرض لنظام رهيب أغفل الحقوق الانسانية واستخدم الأساليب المهجبة وكان هذا الشعب أيضا ضحية تدخل عسكري واسع النطاق ومجاعة خطيرة هددت حياة هذا الشعب . ان الموقف في كمبوتشيا يتطلب تسوية سلمية وليس الحرب والموت جوعا .

وربما يتم التوصل الى تسوية تقوم على المفاوضات السياسية فان المنظمات الدولية ينبغي أن تعمل وأن تقدم التسهيلات من أجل التقليل من الويلات التي يعاني منها شعب كمبوتشيا . وينبغي أن يتمثل واجبنا الأساسي في أن نقدم ، دون ابطاء ، الفوت الانساني لكل شعب كمبوتشيا . انها دولة صغيرة لها هوية حضارية متميزة وقد وقعت أحداثا سياسية في البلد وفي المنطقة جعلتها ضحية موقف خطير تتوالى فيه عمليات الاعتداء التي تهدد بقاء هذا الشعب نفسه . ان مئات الآلاف من الرجاء والنساء والأطفال في كمبوتشيا وفي مخيمات اللاجئين في تايلند يتعرضون لخطر التصفية بسبب المجاعة والظروف القاسية . ومن الواجبات التي تقع على عاتق المجتمع الدولي الممثل في هذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة ، وبصفة خاصة المفوض السامي لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الغذاء العالمي واليونيسيف . ان على هذه المنظمات ، بالتعاون مع الصليب الأحمر ، ان تساعد على تفادي هذه المأساة ذات الأبعاد الخطيرة .

ان الحكومة السويدية يحدوها الأمل في أن تتعاون كافة الأطراف المعنية من أجل تقديم المساعدة الانسانية المكثفة ، في اطار برنامج محدد لتخفيف آلام ومعاناة شعب كمبوتشيا . ان السويد قد اتصلت بالأطراف المعنية من أجل تقديم الأغذية والأدوية وغير ذلك من الاحتياجات الضرورية * . ان مؤتمر التبرعات الذي عقد مؤخرا بدعوة من الأمين العام يوضح مدى الاستعداد العام لاتخاذ

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نايك (باكستان) .

عمل سريع من أجل انقاذ شعب كمبوتشيا . وقد أمكن خلال الشهر الأخير أن نحصل على بعض الاعانات . ولا بد من تقديم كميات أكبر من الاعانات . ولا بد من تقديم كميات أكبر من الاعانات الغذائية لكمبوتشيا ولمخيمات اللاجئين الكمبوتشيين في تايلند . ان هذا يعد مصدرا للأمل ولكن الجهود الدائبة ينبغي أن تستمر حتى تصل المساعدات الى كافة فئات الشعب المحتاجة الى المعونة أينما كانت وكيفما كانت . ان النقص الخطير لا يعزى الى نقص الموارد المالية فحسب ولكن الى نقص الموظفين والموارد اللازمة من أجل التوزيع المناسب لمواد الاغاثة . ولضمان هذا على المدى البعيد لابد أن تتوصل الأطراف الى تسوية سياسية .

السيد سينغ (فيجي) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومة بلادي تشارك رابطة دول جنوب شرقي آسيا اهتمامها وقلقها بالنسبة للأوضاع في الهند الصينية وخاصة في كمبوتشيا . واننا لنقدر جهود هذه الدول في عرض المأساة التي يعيشها شعب كمبوتشيا على الجمعية العامة ، كما نؤيد مبادرتها .

ان مأساة كمبوتشيا هي كارثة من صنع الانسان وبالرغم من ذلك لا يرغب أى شخص في تحمل مسؤوليتها . ولكن المجتمع الدولي لا يستطيع أن يبقى ساكنا وهو يشاهد اختفاء أحد اعضاءه . من الواضح أن شعب خمير بأكمه يواجه خطر الابادة عن طريق المجاعة والقهر والحرب . ان هذا البلد الذي أعطى العالم فيما مضى أحد أكثر الحضارات تقدما ، هذا البلد الخصب والمنتج ، الذي كان يصدر فيما سبق كميات كبيرة من المواد الغذائية لجيرانه يعاني اليوم من الخراب والفوضى بسبب الحرب والقهر اللذين فرضتهما عليه قوى سياسية متتالية .

رغم ان حكومة بلادي تشعر بالأسى لمصير شعب كمبوتشيا ، الا انه مما يشجعنا ان نلاحظ النزعة الانسانية التي أبدتها المجتمع الدولي ، وتفاني المسؤولين عن المؤسسات العالمية في قبول التحدي الذي تنطوي عليه الاحتياجات الانسانية لشعب كمبوتشيا . ففي المقام الأول ، ان وفد بلادي يشيد ببلدان اتحاد جنوب شرقي آسيا . فبالرغم من مصاعبها الخاصة فانها قد بذلت الكثير ونحن في حاجة الى تأييدها لمواجهة هذه الأزمة . ونود ان نشيد ، بصورة خاصة ، بحكومة تايلند التي كانت استجابتها المتجردة من كل أنانية علامة على طريق قضية الانسان . ان سياسة منح حق اللجوء التي انتهجتها والمعونة السخية التي قدمتها لكل من يعانون ويحاولون الهرب من الموت ، تعطينا أملا كبيرا وتشعرنا بالامتنان وبالعرفان لها . ان تايلند تستحق منا كل تأييد أدبي ومادي .

ثانيا ، ان وفد بلادي يود ان يثني على الامين العام لمساهمته المتفانية في خدمة قضية العدالة والسلم في هذه الأزمة ذات الأبعاد الخطيرة ، وبصورة خاصة لاستجابته السريعة التي اتخذت صورة الدعوة لاجتماع جنيف بشأن اللاجئين ، والمؤتمر الأخير لتقديم العون الانساني لشعب كمبوتشيا . ان الاستجابة التي قدمتها العديد من البلدان ماديا ومعنويا ، وقبولها للاجئين ، انما يبين اهتمام المجتمع الدولي ويظهر نجاح مبادرة الامين العام . ثالثا ، اننا نعرب عن امتناننا للأمم المتحدة ومنظمات الاغاثة التي قدمت المعونة للمدنيين من شعب كمبوتشيا . غير ان حكومة بلادي تشعر بقلق بالغ ازاء الأنباء المتعلقة بإمكانية تعطيل أو تعقيد عمليات الاغاثة . ان أي تدخل في عمليات المعونة الانسانية المقدمة الى بلد فقد نصف سكانه بينما بقي النصف الآخر في حالة لا انسانية تثير العطف ، هو أمر لا يمكن احتمالها . ان الرأي العام العالمي يشعر بالقلق البالغ لمعاناة شعب خمير . اننا نهيب بكافة المسؤولين الاستماع الى صوت ضمائرهم حتى يتعاونوا الى أقصى حد في توزيع المعونة اللازمة بصورة ملحّة ، عن طريق السماح بحرية التصرف لمنظمات الاغاثة حتى يتم توفير المعونة بطريقة فعالة ومحايدة تحت رقابة دولية .

ان الاستجابة الانسانية مهما كانت فورية الا انها وحدها لا تكفي . فالتحدي الذي نواجهه يتطلب مواجهة جذور هذه الأوضاع اللاانسانية في كمبوتشيا ، ذلك اذا اردنا التخفيف من أثر الموت والدمار والخوف والبؤس . وعلاوة على ذلك ، فان البؤس البشري ، بالاضافة الى أعمال القتل والاحتلال الأجنبي ، ينطوي على تهديد خطير لاستقرار المنطقة وللامن والسلم الدوليين . وبدون

الحل السياسي فان الأمل في انهاء البؤس البشرى وفي التخفيف من حدة الخطر المحيط بالسلم ، والأمن ، سيضيع هباءً . من الضروري استعادة كمبوتشيا لسيادتها الوطنية واستقلالها ووحدة اراضيها . ان السيادة القومية لكافة بلدان جنوب شرقي آسيا واستقلالها يجب احترامهما بمنأى عن أية محاولات مهما كانت الذريعة المستخدمة في ذلك . كما انه يتعين وقف الاشتباكات المسلحة وسحب القوات الأجنبية . ان حكومة بلادي تؤيد مناشدة العديد من الحكومات لتمكين شعب كمبوتشيا من اختيار نظام الحكم الذي يراه بطريقة ديمقراطية ودون تدخل أجنبي ، أو اثاره القلاقل ، أو ممارسة القهر . ينبغي الاستجابة لرغبة الشعب لتحريره من الحكم العاتي ومن القهر الذي فرض عليه من قبل نظم لا انسانية ولا ضمير لها . اننا نلتزم باعادة الأوضاع في كمبوتشيا الى حالتها الطبيعية حتى يكتسب شعب كمبوتشيا من جديد ، القدرة والقوة على تحقيق أمنه الجسدى وبلوغ استقلاله وحتى يتمكن من تعمير وطنه ، ومن أن يسترد بفخر وضعه كشعب ندى حضارة .

السيد أندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : ان مهمتنا في هذه

المدن والولايات هي أن ندرس سويا الموقف المأساوى الحالي الذي تعيشه كمبوتشيا . يجب ان ننجز هذه المهمة انطلاقا من روح القلق والتعاطف للالام التي يعاني منها شعب خمير . كما ينبغي ان تقوم دراستنا لهذه المشاكل على أساس صورة واضحة وموضوعية للمواقع . كما ينبغي أيضا ان نتطلع الى الحاجة العاجلة والملحة من أجل حل دائم وعادل وسلمي للأزمات الحالية .

ان التاريخ المعاصر الأخير لكمبوتشيا قد تميز بأعمال عنف لا مثيل لها ، وهدار للحقوق الانسانية ، ونزاعات مسلحة ، والمجاعة والمرض ، والموت لأبرياء لا يمكن حصرهم . ان مأساة شعب كمبوتشيا هي احدى المآسي في عصرنا الحاضر . وكما ذكر وزير خارجية بلادي في مؤتمر جمع التبرعات الذي عقد في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، فان هذه الكارثة تهدد بالقضاء على حضارة خمير الفريدة في نوعها ، وعلى هوية جنس خمير نفسه . ان استجابة انسانية جماعية مطلوبة فوراً لكي نضمن حياة الأمة الكمبوتشية . ان مهمة اعادة توطين واعادة البناء سوف تكون ضخمة . ان البلد قد دمرت تماماً ، وينبغي اعادة بنائها من أساسها .

ان أسباب هذه المأساة عديدة ، وهناك مسؤولية كبيرة تقع على عاتق الحكومة البربرية ليهول بوت التي ارادت ان تقيم نظاما اجتماعيا جديدا في كمبوتشيا لا تعبأ فيه بالخسائر الانسانية .

وغير مكثفة بهذا الدمار الكامل للمهاكل الأساسية الاقتصادية والطاقات الخلاقة في كمبوتشيا ، فان حكومة بول بوت استمرت في سياسة التحرش تجاه فييت نام على حدودها في وقت كانت فيه فييت نام تأوى أعدادا كبيرة من اللاجئين الكمبوتشيين .

لكن هذه التحرشات أو الأعمال البشعة التي ارتكبتها بول بوت لا يمكن ان تهر ، بحال من الأحوال ، غزو كمبوتشيا من جانب فييت نام . ان الهجوم العسكري الفيينتامي في كمبوتشيا قد وسع من رقعة النزاع ، وسبب أثارا ضخمة أدت الى القحط والى المشاكل الصحية الحالية . كما انها أثارت أخطارا عظيمة على السلم والاستقرار في هذه المنطقة ، مع خطر توسيع رقعة النزاع واشتراك أطراف أخرى . وفي الوقت ذاته ، فقد أصربت استراليا عن قلقها العميق لأن فييت نام قد فعلت ذلك دون ان تأخذ في الاعتبار استقرار هذه المنطقة . ان استراليا ، داخل مداوات مجلس الأمن حول الهند الصينية في اذار/مارس ، قد أيدت القرار المقدم من دول اتحاد جنوب شرقي آسيا الذي طالب من بين أمور اخرى ، بوقف الأعمال العدائية وانسحاب جميع القوات الأجنبية .

ان النزاع الدائر في كمبوتشيا لا يزال يهدد السلم والاستقرار في هذه المنطقة ، وبصفة خاصة على حدود تايلند ، حيث ان النزاع يهدد باندلاع الحرب . كما ان النزاع قد تكون له آثار تتعدى حدود الهند الصينية . ان الحرب والجوع في كمبوتشيا قد تسببا في هجرة واسعة النطاق للاجئين الى تايلند . وذلك يزيد من عدم الاستقرار على الحدود ويفرض عبئا ثقيلا على هذا البلد . رغم اقامة نظام جديد في بنوم بنه ، فان الموقف داخل كمبوتشيا ما يزال غامضا ، ولا يستطيع احد من أطراف النزاع ان يسيطر على البلاد ككل . ان قوات بول بوت تحتل شريطا من الأرض في الغرب والمناطق الجبلية في جنوب غربي كمبوتشيا . بينما نظام انغ سامرين يعتمد تماما على وجود وتأيد الجيش الفيينتامي .

ولست في حاجة الى القول بأن اعترافنا الراهن بكمبوتشيا الديمقراطية لن يكون من شأنه تحسين سياسات حكومة بول بوت . لقد أدانت استراليا وسوف تدين الانتهاكات الجماعية لحقوق الانسان التي ارتكبها هذا النظام .

وتعتبر حكومة استراليا أن استجابتنا العاجلة لمأساة كمبوتشيا يجب أن تكون ذات طابع انساني ، وينبغي أن نكرس اهتمامنا الاساسي للاحتياجات الانسانية لشعب خمير . لقد كانت استراليا في طليعة أولئك الذين يبحثون عن تقديم مساعدة لشعب كمبوتشيا ، ونحن نعترف بأن سلطات بنوم بنه ومؤيديها قد بذلوا جهودا ضخمة للتخفيف من حدة المعاناة ولم يستطيعوا أن يفعلوا أكثر من ذلك نظرا للنقص الخطير في وسائل التسهيلات والنقل .

اننى أرغب في أن أشيد بالعمل الذى نهضت به الوكالات الدولية للاغاثة ولاسيما الصليب الاحمر واليونيسيف ، وبرنامج الغذاء العالمي . ان هذه الوكالات تعمل في ظل ظروف صعبة للغاية من أجل أن تضمن توزيع المساعدات الانسانية على أساس غير تمييزي ، على هؤلاء الذين يحتاجون الى مثل هذه المساعدات في كمبوتشيا . وترحب حكومتى بالاستجابة الى النداء الدولي الذى صدر في مؤتمر جمع التبرعات الذى عقد في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، وتأمل في أن يؤدي ذلك الى توزيع كميات ضخمة من مساعدات الاغاثة على شعب كمبوتشيا . وفي هذا الصدد ، فاننا نرحب أيضا بالقرار الذى أعتمد أخيرا من جانب سلطات بنوم بنه بفتح نهر الميكونغ للبوخر التي تنقل مواد الاغاثة .

ويحدونا أمل خالص في أن تبذل جهود للتغلب على مشاكل التوزيع ، داخل كمبوتشيا ، وكذلك بالنسبة الى تقديم المساعدة ذاتها . ان طبيعة الاستجابة لمأساة كمبوتشيا ، أمر يستحق الدراسة الواعية . وهناك حاجة ليست للاغذية فقط ، وانما لعدد كبير من العاملين لتنفيذ برامج الاغاثة بطريقة فعالة ، وهناك حاجة الى طائرات وشاحنات لنقل هذه التسهيلات . وعلينا أن نعيد كمبوتشيا الى وضع عادى تستطيع معه أن تستجيب الى احتياجات شعبها .

لقد تبرعت حكومة استراليا بمبلغ ٨ مليون دولار أمريكي لشعب كمبوتشيا ؛ كما أسهم الشعب الاسترالي بمبلغ ٤ مليون دولار أمريكي عن طريق الوكالات الطوعية الخاصة . وبذلك تكون الحكومة الاسترالية قد أسهمت عن طريق وسائل مختلفة ولأغراض متنوعة من أجل أن تحقق استفادة قصوى لشعب كمبوتشيا بما في ذلك أولئك الذين هربوا الى تايلند . وعلى سبيل المثال ، فان

حكومتي قد وافقت أخيراً على أن توفر طائرة من طراز هرقل للصليب الأحمر الدولي ولليونيسيف لنقل مواد الاغاثة من بانكوك الى بنوم بنه وأن تجهز فريقاً طبياً للعمل وسط اللاجئين من خمير ، والذين يعيشون الآن في تايلند .

وأود أن أحث على أنه من الضروري لجهود الاغاثة أن تظهر مرونة في مواجهة الاحتياجات الخاصة لشعب كمبوتشيا ، وهناك قدر كبير من التعاطف في العالم ازاء الكارثة التي يتعرض لها هذا الشعب . ان المجتمع الدولي والوكالات الدولية المعنية بهذه المشكلة ، ينبغي أن تستفيد الى الحد الاقصى من حسن النية لانقاذ شعب خمير من محنته الحالية .

وان نتطلع الى الحاجة الملحة ، فاننا يجب أن نعترف بأن هنالك عواقب عديدة في طريق تسوية سياسية مبكرة . ان العواطف الوطنية التي نجمت لا يمكن التخفيف منها بسرعة ، كما ان الجراح التي فتحت سوف تحتاج وقتاً حتى تلتئم . ورغم جميع هذه الصعاب ، فان علينا التزاماً تجاه شعب خمير ، وشعوب جنوب شرقي آسيا من أجل وضع الخطوط العريضة لحل مكتمل . ومن بين هذه الأمور ، ينبغي أن نضع حداً للنزاع الحالي ، وانسحاب جميع القوات الاجنبية من أراضي كمبوتشيا ، ويجب أن نوفر الشروط التي يستطيع فيها شعب خمير أن يقرر بحرية شكل حكومته في جو من المصالحة الوطنية . وتعتقد حكومة استراليا أن تسوية تقوم على التفاوض فحسب ، تحقق مصالح جميع الاطراف المعنية ، من شأنها أن تقيم السلم والاستقرار في كمبوتشيا . ان هدف مثل هذه التسوية هو اقامة حكومة مستقلة ومحايدة وسلمية في كمبوتشيا ، بعيداً عن التدخل الخارجي ، أو المنافسة بين الدولتين العظميين .

لقد تابعت حكومة استراليا بتقدير ، الدور الذي نهض به الامين العام في هذا النزاع ، فقد قام في بداية هذا العام بزيارة بعض بلدان المنطقة ، وكانت حكومتي من بين الحكومات التي أكدت له تأييدها في مساعيه الحميدة . وقد رحبنا بمبادرته بالدعوة الى عقد مؤتمر جمع التبرعات الذي عقد في ٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، وبقراه بايفاد مساعد الامين العام للشؤون السياسية الى تايلند بناءً على القلق الخطير الذي أعربت عنه حكومة ذلك البلد . وأود مرة أخرى أن أؤكد للأمين العام أنه سوف يحظى بالتأييد التام من حكومة استراليا في جهوده الدائبة في هذا الموقف الصعب .

مطروح علينا الآن مشروعاً قرارين : أولهما مشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 والذي شاركت في تقديمه ٣٠ دولة من الدول الاعضاء ، وهو يقوم أساساً على اعتبارات وردت في المذكرة الايضاحية

المصاحبة طلب ادراج هذا البند في جدول الأعمال . ويتناول هذا المشروع في الديباجة المشاكل الخطيرة التي ينطوى عليها الموقف الراهن في كمبوتشيا ، وكذلك المبادئ الواردة في ميثاقنا ، والتي يجب أن يقوم أى حل على أساسها . وفي الفقرة العاشرة الاولى من مشروع هذا القرار شكر للأعمال الانسانية التي اتخذت فورا من أجل التخفيف من المعاناة الحالية لشعب كمبوتشيا ومداواتها ، وتلك هي المهمة الاولى التي يتعين علينا أن نواجهها . أما الفقرات التالية ، فانها تحدد الخطوات الاساسية التي ينبغي أن تتخذ من أجل القضاء على هذا النزاع وايجاد حل سياسي يعيد اقرار السلم ، وبذلك يمهد الطريق الى اعادة الامن والاستقرار والتعاون السلمي في منطقة جنوب شرقي آسيا . ان الخطوات العاجلة واضحة ، وقد وصفها الميثاق لمثل هذه المواقف وهي : وقف جميع الاعمال العدوانية فورا وانسحاب جميع القوات الاجنبية من كمبوتشيا . وانا ما اتخذت هذه الخطوات ، ووافقت جميع الأطراف على تسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية واحترام السيادة ووحدة الاراضي واستقلال كمبوتشيا ، والامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية ، فان الشروط الضرورية سوف توفر من أجل ممارسة صحيحة من شعب خمير لحقه في اختيار حكومته بحرية وبوسائل ديمقراطية . ولن يتحقق هذا الهدف النهائي بين عشية وضحاها . ان مشروع القرار A/34/L.13/Rev.1 يوضح الخطوات الاساسية لتحقيق ذلك ، ويطلب الى الامين العام أن يتابع هذه العملية عن كثب ، وأن يبذل مساعيه الحميدة في هذا الشأن .

ان مشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/34/L.7/Rev.1) الذي شاركت في تقديمه (١١ دولة) يشير الى عدد من المبادئ الواردة في الميثاق ، ولكنه يعطي صورة مضللة عن الموقف الحقيقي في كيبوتشيا ويخفق في أن يكرس أهدافه للمشاكل الأساسية وبين أمور أخرى فإنه لا يشير الى المأساة التي يعيشها شعب كيبوتشيا ، والى حقيقة ان الحرب ما تزال مستمرة هناك ، وهو يتضمن أن شعب كيبوتشيا قد طلب مساعدات خارجية ضد حكومته وقد حقق بعض الاستقلال ، ولكن الحقائق القاسية هي أن النظام الحالي قد أقيم على اثر احتلال مسلح ، وأنه لا يزال في السلطة بسبب الوجود المستمر لقوات أجنبية . ان منطوق مشروع القرار A/34/L.7/Rev.1 له مغزى أعمق فيما يتعلق بما يتركه وليس بما يقوله . انه لا يطالب بمساعدات الاغاثة لشعب كيبوتشيا ، انه لا يطالب بوضع نهاية للقتال ، انه لا يطالب باتخاذ عمل لتمكين شعب كيبوتشيا من أن يختار حكومته بحرية . ان وفد بلادي ، لهذا السبب ، سوف يعارض مشروع القرار L.7 . وأود أن اضيف انه بعد الاستماع الى ما يذكره مندوب الهند ، نجد أوجه قصور أخرى في مشروع القرار A/34/L.38. ان التدابير المقترحة في المنطوق لا تلبى متطلبات الوضع الحالي في كيبوتشيا .

ان وفد بلادي سوف يصوت لذلك على مشروع القرار (A/34/L.13/Rev.1) الذي يشرفنا المشاركة في تقديمه ، والذي يحدد وحده أسس الحل للمشاكل الأساسية الحالية لكيبوتشيا . كما اننا سنؤيد الاولوية لمشروع القرار (A/34/L.13/Rev.1) حيث أنه وحده يقوم اساسا وموجه بصورة مباشرة نحو الاعتبارات الواردة في الطلب الاصلي لادراج هذا البند في جدول الأعمال .

السيد فون ويخمار (جمهورية المانيا الاتحادية) (الكلمة بالانكليزية) : ان انظار العالم تتجه اليوم صوب الأمم المتحدة . ان وجود شعب باسره ، وأمن منطقة بأسرها يتهددهما الخطر . ان جمهورية المانيا الاتحادية ترحب بمشروع القرار الذي تقدم به اتحاد أمم جنوب شرقي اسيا . انها تشاطر في القلق العميق على مصير شعب كيبوتشيا والامم المجاورة له . اننا نؤيد الجهود التي يبذلها اتحاد امم جنوب شرقي آسيا من أجل التوصل الى تسوية سلمية للنزاع ، ولهذا فقد كنا ضمن مقدمي مشروع القرار .

وكما ذكر زميلي من ايرلندا باسم دول السوق الأوروبية المشتركة ، فان الدول التسع تعبر

(السيد فون ويخمسار ،
جمهورية المانيا الاتحادية)

عن قلقها العميق ازاء الأحداث المؤسفة في كمبوتشيا ومعاناة شعب كمبوتشيا . ان هدفا الرئيسي يتمثل في القضاء على البؤس الذي يعاني منه مئات الآلاف من الناس . اننا نعرب عن امتناننا للأمين العام السيد كورت فالدهايم على المبادرة التي قام بها في الدعوة الى عقد مؤتمر اعلان التبرعات وبذلك وفر الشروط الضرورية لتقديم برنامج الطوارئ المشترك . ان النتيجة الايجابية التي تمخض عنها المؤتمر تملؤنا بالأمل . وعلى غرار العديد من الدول التي قدمت تبرعات لها قيمتها ، فان جمهورية المانيا الاتحادية بالاشتراك مع المجموعة الاوروبية قد اسهمت في انجاح هذا المؤتمر من خلال الالتزام بتقديم المساعدة .

ومن الضروري ادارة المساعدة وتوزيعها على من هم في حاجة اليها . ان جمهورية المانيا الاتحادية تتوجه بندا الى كافة الاطراف المشاركة في النزاع وخاصة الى المسؤولين في كمبوتشيا للمساعدة في تحقيق هذا الهدف . اننا نثق من أن عمليات الاغاثة الدولية لن يعرقلها القتال ، وان جميع الطرق البحرية والبرية والجوية ستكون مفتوحة أمامها .

ولا ينبغي الاكتفاء بالتدابير الانسانية وحدها بل يجب أن نتناول المشكلة السياسية ، وكما حذر وزير خارجية جمهورية المانيا الاتحادية أمام الجمعية العامة في ٢٧ ايلول / سبتمبر فان :

" السلام لا يمكن أن يستتب الا على أساس استقلال كمبوتشيا . ان هذه الامة

التي تعرضت لمحنة رهيبه بحاجة الى حكومة تعبر عن ارادتها تعترف بها جميع الدول

في المنطقة " A/34/PV.11, pp.34-35

ان الحل السياسي ينبغي أن يتم بصورة تتفق ومبادئ الميثاق . اننا نلتزم وفقا للميثاق بالعمل على صيانة السلم والأمن الدوليين وتسوية المنازعات عن طريق الوسائل السلمية . ان القرار الذي تبناه اتحاد دول جنوب شرقي اسيا يوضح لنا سبل اقرار السلام لشعب كمبوتشيا ودول هذه المنطقة .

ولن يكون هناك سلام طالما ظل شعب كمبوتشيا غير قادر على ممارسة حقه في تقرير المصير بحرية ودون تدخل خارجي ، وطالما ظل شعب كمبوتشيا ممنوعا من الاختيار الحر والديمقراطي لحكومته ، وطالما ظل شعب كمبوتشيا محروما من حقوقه الانسانية الرئيسية ، وطالما ظلت قوات اجنبية فوق اراضيه .

(السيد فون ويخمسار ،
جمهورية المانيا الاتحادية)

ان حكومة جمهورية المانيا الاتحادية تنادى بناءً على ذلك ، بالوقف الفوري للاعمال المدائية من قبل اطراف النزاع ، واقامة مناطق خالية من الصراع والانسحاب الفوري لكافة القوات الاجنبية من كمبوتشيا ، وارسال ممثلين للامم المتحدة الى كمبوتشيا والحدود التايلندية الكمبوتشية لتحديد الامكانيات المتاحة للامم المتحدة للاسهام في اقرار السلم واستتبابه للوصول الى التنمية المزدهرة في كمبوتشيا .

ان مجلس الامن مدعو ، الان ، كما كان الحال من قبل الى العمل على تحقيق هذه المهام ، التي حددها الميثاق من أجل احلال السلام في المنطقة . ان النزاع في كمبوتشيا قد ادى الى توتر خطير في كل جنوب شرقي اسيا ، مع ما ينجم عن ذلك من مضاعفات على بقية المنطقة . ان الدول الملتزمة بتحقيق الانفراج ينبغي الا تقبل ذلك .

ان جمهورية المانيا الاتحادية تدعو الى استتباب السلم والامن في جنوب شرقي آسيا ، الذى سيتمكن كافة الدول في المنطقة من أن تقرر مصيرها في حرية . وهذا هو هدف مشروع القرار الذى شاركنا في تقديمه .

السيد ب . سي . ميشارا (الهند) (الكلمة بالانكليزية) : بقلق واسف بالغين تفضلت الهند في المناقشة الحالية التي تدور حول الاوضاع في كمبوتشيا . ان علاقاتنا مع شعب كمبوتشيا وبالفعل مع شعوب جنوب شرقي آسيا ودول الهند الصينية ترجع الى فجر التاريخ ، واننا انتمنا بالروابط الثقافية واللغوية والحضارية مع هذه الشعوب فقد سعدنا لانتصاراتها وحرنا على معاناتها ان الهند قد ايدت هذه البلدان عندما كانت تناضل ضد الاستعمار الاوروبي وقد منا نفس التأييد لدول الهند الصينية في كفاحها من أجل التحرر الوطني والاستقلال والسيادة .

وكان يحدونا الأمل في انه بعد هزيمة التدخل الأجنبي ، فان دول الهند الصينية وجنوب شرقي آسيا سوف تسير في طريق إعادة التعمير والبناء السلمية في جو من الصداقة والتعاون . وكون آملنا هذه قد خيبت ، ويظهر هذا من الأوضاع القائمة في المنطقة ، وينعكس هذا بدوره في مشروعي القرارين المتنافسين المعروضين على الجمعية العامة ، فأحد هما قدمته ٢٧ دولة بما فيها دول رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، والآخر قدمته ١٢ دولة بما فيها فييت نام .

ومن الواضح الآن انه حتى بعد انتصار شعوب الهند الصينية على قوى الامبريالية والتدخل الأجنبي ، فان تنافس القوتين الأعظم في جنوب شرقي آسيا لم يقل . ان الاحداث في الهند الصينية وحولها في بداية هذا العام تشهد بذلك .

ان الطابع الثاني المميز لهذه المناقشة هو اننا نعالج احدي أخطر القضايا الانسانية التي تدارسها المجتمع الدولي . لقد تحدث العديد من الوفود عند مناقشة تقرير لجنة أوراق الاعتماد في هذه الجمعية في شهر ايلول / سبتمبر وأشارت الى الفظائع التي ارتكبتها النظام السابق في بنوم بنه . هذه الفظائع التي اتخذت طابع عمليات الابادة سوف نتذكرها كاحدي أظلم صفحات تاريخ الانسانية . ومما زاد من تعقيد المشكلة تدبير اقتصاد دول الهند الصينية بسبب اللجوء الى أخطر الأسلحة الحديثة . ان تصدع البنيان السكاني ونزوح اللاجئين أمران معروفان للمجتمع الدولي . وقد أخذنا علما بحالة الجوع والعوز اللذين يعاني منهما شعب كمبوتشيا أثناء مؤتمر اعلان التبرعات الذي دعا اليه الأمين العام . وفي الوقت الذي نجد ان هناك ما يدعونا الى الرضاء عن التعهدات التي قدمت في هذا المؤتمر ، وعروض المعونة الثنائية نجد ان المواد الغذائية والأدوية تصل الى شعب كمبوتشيا بالحجم المطلوب ، وهذا الوضع المثير للأسف لا يعكس فقط الصعوبات التموينية والنقدية الراهنة في كمبوتشيا ، بل يعكس أيضا المشاكل السياسية التي خلقها التفضيل الذي أبدته بعض القوى الأجنبية التي تحاول التأثير على دول جنوب شرقي آسيا . لقد حان الوقت لدول المنطقة ومعظمها دول غير منحازة لتتفاوض فيما بينها لحل الاحتياجات الانسانية لشعوبها دون أي تدخل سياسي أو تدخل من القوى الخارجية .

أمامنا مشروعا قرارين متعارضان A/34/L.7/Rev.1 و A/34/L.13/Rev.1 ما من مشروع ممن هذين المشروعين سيتمكن من حل المشاكل الانسانية والسياسية في جنوب شرقي آسيا وفي كمبوتشيا

على وجه الخصوص . ان مشروعى القرارين يعكسان مناظير متناقضة للأوضاع داخل كمبوتشيا وحولها ، كما أن كلا المشروعين يتضمنان أوجه نقى لأنهما لا ينصان على أى جهاز للتشاور بين الدول فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة فيهما . وانطلاقاً من الرغبة الأمانة في تسهيل حل المشاكل الراهنة في المنطقة ، وتوفير أرضية للاتفاق المشترك بين الأطراف المعنية تقدمت الهند بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/34/L.38 .

وأود أن أوضح ان مشروع القرار الهندي لا يهدف بأى حال من الأحوال الى تعطيل أو الحل محل اعتماد مشروعى القرارين الآخرين المقدمين ، فنحن نحترم رأى مقدميهما ونقيم علاقات طيبة مع الدول المتبئية لهذين المشروعين . أما المشروع المقدم من الهند فانه يكمل المشروعين الآخرين المعروضين علينا . انه يتطلع الى المستقبل ولا يرمي الى اعداد أى حكم سياسي . ان الغرض منه هو توفير محفل للحوار بين دول الهند الصينية والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا . اننا نعتبر انه تمشيا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، فان على الجمعية العامة أن تشجع على قيام الحوار بين دول المنطقة بغية التخفيف من عبء الحالة في كمبوتشيا ولازالة التوتر في جنوب شرقي آسيا ، ذلك التوتر الذى ظهر بسبب الأوضاع الراهنة .

ان الفقرة الأولى من المنطوق تنص على عقد دول المنطقة لمؤتمر لمناقشة جميع المسائل التي أدت الى التوترات في جنوب شرقي آسيا . وعن طريق استبعاد تدخل القوتين الأعظم فان مثل هذا المؤتمر قد يفي بحاجات الدول المعنية .

ان مشروع القرار الهندي يطلب الى جميع الدول الأخرى عدم اتخاذ أى تدابير من شأنها عرقلة عقد المؤتمر المشار اليه أو افساد الجو اللازم للوصول به الى نتيجة ناجحة وهذه الفقرة غنية عن الشرح والتعليق كما تم النص في الفقرة الثالثة على ذلك ويمكن أن يلعبه الأمين العام لتسهيل انعقاد هذا المؤتمر بما اننا لم نفكر في جعل مشروع قرارنا يتعارض مع المشروعين الآخرين ، فاننا نطمئن الأعضاء على اننا لم نطالب باعطاء الأولوية لمشروعنا وأود أن أؤكد مرارا وتكرارا انه لا يوجد أى تعارض بين مشروعنا وبين المشروعين الواردين في الوثيقتين A/34/L.7/Rev.1 و A/34/L.13/Rev.1 ، ويحدونا الأمل في أن مقدمي مشروعى القرارين سوف يلاحظان الطابع المكمل لمشروعنا .

ووفد بلادى يعتقد ان الوقت قد حان لتوصيى الجمعية العامة باجراءات عملية للاقلال من معاناة شعب كمبوتشيا الباس ولازالة التوتر القائم في جنوب شرقي آسيا . سيكون من المحزن حقاً لو ان المجتمع الدولي ، في صالح سياسة القوى ، لم ينتهز هذه الفرصة لاقامة حوار بناءً بين دول المنطقة .

بفض النظر عن الآراء التي تبدى في مجال المناقشة السياسية في هذه القاعة ، فاننا يجب ألا ننسى ان حياة الملايين من البشر نساءً وأطفالاً تتعلق بهذه المسألة .

يلاحظ المندوبون ان مشروع قرارنا لايدخل في تفاصيل المؤتمر المقترح ، فعلى سبيل المثال ، المشاركون فيه ، ومساهمة بعض الحكومات وهكذا لقد تجنبنا عمداً الدخول في هذه التفاصيل اعتقاداً منا بأنه عند ما يتم الاتفاق بين الدول المعنية على عقد هذا المؤتمر فسوف يكون من السهل التوصل الى اتفاق بشأن بقية الاعتبارات المتعلقة بهذا المؤتمر . وفي الوقت الحالي فان وفد بلادى يعتقد انه يكفي حالياً ان نرجو من الأمين العام أن يقدم جميع المساعدات لتسهيل عقد المؤتمر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد استمعنا الى المتحدث الأخير . المدرج

على قائمة اجتماع بعد ظهر اليوم .

ووفقا للقرار المتخذ فان قائمة المتحدثين قد أقلت في الساعة الخامسة عصر اليوم . واني

أود أن أبلغ الجمعية بأنه لا زال لدينا ٣٤ متحدثا على القائمة . ونحن نأمل الانتهاء من المناقشة

في الوقت المحدد لها من أجل اجراء التصويت على مشروعات القرارات بعد ظهر يوم ١٤ تشرين

الثاني / نوفمبر . ومن يودون ان يعللوا تصويتهم قبل التصويت يتعين عليهم ان يقيدوا اسماءهم

في القائمة في أقرب فرصة ممكنة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢ / ٢٥